Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, 2022

Deanship of Scientific Research

Sibawayh Positions of Opposition from Yunus bin Habib Syntactically Views on "The Book"

Salah Abu Yahya*

Researcher.

Received: 4/1/2021
Revised: 16/5/2021
Accepted: 30/6/2021
Published: 15/9/2022

* *Corresponding author:*
salahabuyahay@gmail.com

Citation: Abu Yahya, S. (2022). Sibawayh Positions of Opposition from Yunus bin Habib Syntactically Views on "The Book". *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 263–282.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2756

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This study attempted to highlight Sibawayh positions of opposition in "the book", one of the founders of the Arab syntactic, Yunus bin Habib. Those positions are evident in the difference between Al- Basriens themselves, and between Al- Basriens and the Kufiens, as there are many points of view. The strength of Yunus views appeared in this study, as Sibawayh sometimes confirmed what Yunus had taken to one of the Arab languages, despite his opposition to it. It was Yunus bin Habib deviated from the Al- Basri doctrine to which he belonged, and sometimes he agreed with the opinion of the Kufiens and disagreed with the Al- Basriens, and thus, the clash occurred in the situation between Sibawayh and Yunus bin Habib in the one syntactically doctrine. The meaning had an effect on the formation of the syntactically sentence, but some Syntacticians, especially Sibawayh, ignored this matter in this study. The effect of social context and the syntax of the text was prominent in the formation of the syntactically sentence in some matters, but the control of the sentence made the ancient syntacticians such as Sibawayh not to pay attention to the context, which led to the deprivation of the syntactically sentence from its parsing according to the context.

Keywords: Positions; opposition; syntactic; Yunus; Sibawayh; opinions; The book.

مَوَاقِفُ سِيْبَوَيْه المُعَارِضَةُ مِنْ آرَاءِ يُونُسَ بِنِ حَبِيْبٍ النَّحْوِيّةِ فِي "الكِتَابِ"

صلاح أبو يحيى*

باحث.

ملخّص

حاول هذا البحث إبرازَ مواقف سيبويه المعارضة في "الكتاب" لأحد مؤسسي النَّحو العربيّ وهو يونس بن حبيب الَّذي كثُر ورود اسمه في "الكتاب"، وذلك في بعض آرائه. وتجلتْ هذه المواقف في الاختلاف بين البصريين أنفسهم، وبين البصريين والكوفيين، إذْ تعددتْ وجهات النَّظر. وظهرت قوة آراء يونس في هذا البحث إذ كان سيبويه أحيانًا يثبت ما ذهب إليه يونس إلى لغة من لغات العرب على الرَّغم من معارضته له. وكان يونس بن حبيب يخرج عن المذهب البصري الّذي ينتمي له، فأحيانًا اتّفق مع رأي الكوفيين واختلف مع البصريين وبذلك قد حصلَ التّصادمَ في الموقف بين سيبويه ويونس بن حبيب في المذهب النَّحْويّ الواحد. وكان للمعنى أثرٌ في تكوين الجملة النَّحْويّة بَيْد أنَّ بعضَ النَّحْويين ولا سيّما سيبويه تجاهل هذا الأثر في هذا البحث. وكان أثر السياق الاجتماعي ونحو النَّصّ بارزًا في تكوين الجملة النَّحْويّة في بعض المسائل بَيْد أنَّ سيطرةَ نحو الجملة قد جعلتْ النَّحْويين القدماء كسيبويه عدم الالتفات للسّياق، ممَّا أدى إلى حرمان الجملة النَّحْويّة من إعرابها وفق السّياق.

الكلمات الدالة: المواقف، المعارضة، النَّحو، يونس، سيبويه، آراء، الكتاب.

المقدمة:

حاولتُ في هذا البحث دراسة مواقف سيبويه المعارضة من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في "**الكتاب**"، وكانت آراء يونس بن حبيب الَّتي تمثل المواقف المعارضة لسيبويه خمسة عشر رأيًا نَحْويًا. ومع أنَّ سيبويه كان معارضًا لبعض آراء يونس في كتابه كان يستحسن بعضها، وتارة يعلل بعضها، وتارة أخرى يقوّي بعضها. ووقفتُ عند آراء العلماء من هذه الآراء. وأبرزتُ دور البصريين والكوفيين في هذا البحث ولا سيّما أنَّ يونس بن حبيب وسيبويه ينتميان إلى المذهب البصري. فما أثر ذلك في هذا البحث؟ إذْ تجلى الأثر في الاختلاف بين البصريين أنفسهم، وأحيانًا بين البصريين والكوفيين، وأحيانًا اتّفاق يونس البصري مع الكوفيين. ولعلَّ هذا ما يجعل البحث أكثر ثراءً في خضم أقوى مدرستين في تاريخ النَّحو العربيّ.

وحاولتُ في هذا البحث إبراز آراء يونس بن حبيب من حيث القوة، والضعف، والتّماشي مع القواعد النَّحْويّة وعدمه. وكذلك الأمر بالنّسبة لمواقف سيبويه فبيّنتُ قوتها، وضعفها، وتماشيها مع القواعد النَّحْويّة وعدمه. كما أنّني ركزتُ في هذا البحث من حيث إنَّه مواقف معارضة إبرازَ حجج الطَّرفين، ومِنْ ثَمَّ مناقشتها، كما أبرزتُ موقف البصريين والكوفيين تجاه ذلك، ولا سيّما ما أورده ابن الأنباري **(ت 577هـ)** في كتابه "**الإنصاف في مسائل الخلاف**".

وثمّة مسائل في هذا البحث اعتمدتْ السِّياقَ الاجتماعي ونحو النَّصّ في إعرابها، بَيْد أنَّ النَّحْويين – الأسماء في تضاعيف البحث - وعلى رأسهم سيبويه مسيطرٌ عليهم فكرة نحو الجملة، ممَّا أدى إلى حرمان الجملة النَّحْوية من إعرابها وفق السِّياق. وكذلك الحال بالنَّسبة للمعنى؛ فكان له دورٌ في إعراب الجملة النَّحْوية بَيْد أنَّ النَّحْويين البصريين – الأسماء في تضاعيف البحث - انصاعوا لتركيب الجملة، ونسوا دور المعنى في بعض المسائل.

وفي الحقيقة قمت بدراسة مواقف سيبويه من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في "الكتاب"، فكانت ثلاثة مواقف: المواقف الموافقة، والمواقف المعارضة، والمواقف السَّاكتة. وكان عددُ الآراء النَّحْويّة للمواقف الموافقة سبعةً وعشرين رأيًا نَحْويًا، والمواقف المعارضة خمسةَ عشرَ رأيًا نَحْويًا، والمواقف السّاكتة أحدَ عشرَ رأيًا نَحْويًا. وجعلتُ كلَّ منها في بحث مستقل؛ لأنَّ طبيعةَ الأبحاثِ محكومةٌ بعدد معين من الصَّفحات. وقسّمتُ هذا البحث إلى مقدمة، ومبحث المواقف المعارضة، وخاتمة، والمصادر والمراجع.

وأمّا المنهج الّذي اتبعته في هذا البحث فقد اتّبعتُ منهجين؛ **الأوّل: المنهج الإحصائي**، وذلك بجمع آراء يونس بن حبيب الَّتي تمثل المواقف المعارضة لسيبويه في "**الكتاب**" والبالغة خمسةَ عشرَ رأيًا نَحْويًا. **والثّاني:** اتّبعتُ المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك من خلال الوقوف على إبراز مواقف سيبويه من هذه الآراء بدراستها، ومناقشتها، وتحليلها، ودور البصريين والكوفيين منها.

التَّعريف بالعَالِمَيْن:

على الرَّغم من شهرة يونس بن حبيب وسيبويه لا بدَّ من التّعريف بهما:

أولًا- يونس بن حبيب: هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري. ولد سنة (90هـ). وكان بارعًا في النَّحو، وله فيه قياسٌ ومذاهب انفرد بها، وقد سمع من العرب، وروى عنه سيبويه وأكثر، وقد سمع منه الكسائي **(ت 189هـ)** والفرَّاء **(ت 207هـ)**، وكان من الطبقة الخامسة، وكانت حَلْقته بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء الأعراب والبادية. وله من الكتب: معاني القرآن، وكتاب اللغات، وكتاب النَّوادر الكبير، وغيرها. وتوفي سنة (ت 182هـ) (انظر ابن النَّديم، 2006، والقفطي، 1986، والسُّيوطي، 2004).

ثانيًا- سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر أبو بشر، الملقب بسيبويه. ولد سيبويه بالبيضاء. وهو صاحب كتاب: الكتاب. وهو إمام النَّحْويين، وأوَّل مَنْ بسط علم النَّحو. وأخذ النَّحو عن أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي **(ت 170هـ)** فلزمه ففاقه، وعيسى بن عمر **(ت 149هـ)**، يونس بن حبيب، وغيرهم. وكان كتابه "الكتاب" مشهورًا عند النَّحْويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيعلم أنَّه كتاب سيبويه. وتوفي في فارس في مدينة شيراز سنة (ت 180هـ) (انظر السِّيرافي، 1985، وابن الأنباري، 1998، والزّركلي، 2002).

الدِّراسة:

1- إضمار الفعل بعد الحرف "إنْ":

قال يونس بن حبيب: "امرُرْ على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو. يعني: إنْ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو" (سيبويه، 1988).

ناقش سيبويه هذا الرَّأي النَّحْويّ ليونس بن حبيب، وعارضه، وفيما يلي من الحديث سأذكر الحجج التي تمثل رأيَ سيبويه.

الأصل في إضمار الفعل بعد الحرف أنْ يكون ما بعده – بعد الحرف– الرَّفع أو النَّصب بَيْد أنَّ يونس بن حبيب زعمَ الجرَّ بعد الحرف، إذ تمثّل لذلك بقوله: "امرُرْ على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو. يعني: إنْ مررتَ بزيد أو مررتَ بعمرو" (سيبويه، 1988).

وذكر السيرافي (ت 368هـ) أربعة تصنيفات للاسم الواقع بعد "إنْ" وجوابه لفعل مضمر، وهي (السِّيرافي، 2008):

1- الرَّفع في الشَّرط والجواب، مثل: إنْ خيرٌ فخيرٌ.
2- النَّصب في الشَّرط والجواب، مثل: إنْ خيرًا فخيرًا.
3- النَّصب في الأوَّل والرَّفع في الثّاني، مثل: إنْ خيرًا فخيرٌ.
4- الرَّفع في الأول والنَّصب في الثّاني، مثل: إنْ خيرٌ فخيرًا.

حُجَّة سيبويه (سيبويه، 1988):

1- أنَّ إضمارَ أشياء عدّة لا يجوز، ففي قول يونس بن حبيب قد أضمر فعلين والباء. ولو أضمر شيئًا واحدًا لجاز.

2- أنَّه لا يجوز أنْ ينتصب شيء بعد "إنْ" ولا يرتفع إلا بفعل؛ لأنَّ "إنْ" المجازاة من الحروف الّتي يُبنى عليها الفعل، وليست من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبنى عليها الأسماءُ.

3- أنَّ حرف الجرّ يُقبحُ إضماره، إلاّ في مواضع قد جُعلَ منه عِوضٌ، كقول رؤبة **(ت 145هـ)** (رؤبة بن العجّاج، دون تاريخ، والسِّيرافي، 2008):

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أعْمَاؤهُ كَأَنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَماؤُهُ

أي: وربَّ بلدٍ.

4- أنَّ جرَّ الاسم بالباء كما ذهب إليه يونس بن حبيب في مثاله، إنَّما هو قد جرى الكلامُ على فعل آخرَ؛ لأنَّه لا يصل إليه الفعل إلاّ بالباء، أي: مررتُ برجلٍ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو. يعني: إنْ كنتُ مررتُ بزيد أو كنتُ مررتُ بعمرو. وحتى وجه النَّصب فعلّله سيبويه على أنَّه كان محمولًا على كان أخرى لا على الفعل الأوَّل.

وعليه فسيبويه يقوّي كلامه بأنَّ الجرَّ محمولٌ على فعل آخر، كما النَّصب قد حُمل على فعل آخر.

ويقوّي ما ذهب إليه يونسُ بن حبيب جوازَ الرُّمّاني **(ت 384هـ)** ذلك، إذْ قال: "ويجوز امرُرْ على أيُّهم أفضلُ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، أي: إنْ تكن تمرّ بزيد أو بعمرو، وإنْ شئت قدرته: إنْ تكن تمر على زيدٍ أو عمرٍو؛ فتضمر مثل ما أظهرت؛ لأنَّ "مررت على زيد" و"بزيد" واحد" (الرُّمّاني، 1995).

وعلى الرَّغم من جواز الرُّمّاني فيما ذهب إليه يونس بن حبيب، قد قدّرَ فعلًا ثانيًا، وبذلك اتّبع طريقة سيبويه.

والزّاجج عندي جواز ما ذهب إليه يونس بن حبيب، وذلك قياسًا على "ربّ"، أي: يحمل الجرّ بعد الحرف كما حُمل الجرّ بعد إضمار "رب"، فاللغة تتميّز بالاتّساع، فمن هنا أُجيز ذلك على الرَّغم من تقبيح سيبويه لذلك. وتأويله كما مرّ في حُجّته، وذلك كقول جِرَان العَوْد (لم أعثر على تاريخ وفاته) (سيبويه، 1988):

وبَلْدةٍ لَيْسَ بِها أَنِيْسُ إلاّ اليَعافِيرُوإلا العيسُ

والبيت في ديوان جِرَان العَوْد يختلف، كما أنَّ البيت السّابق مجموع من بيتين وهما (جِرَان العَوْد، 2000):

والذئبُ أو ذُولِبَدٍ هَمُوسُ بسابسًا ليس بها أنيسُ

إلاّ اليعافيرُوإلا العيسُ وبقرُملمّعُ كُنُوسُ

ويمكن أنْ يكون البيت الأوّل له؛ لأنَّ البيتين اللّذين ذكرتهما من ديوانه الّذي هو برواية أبي سعيد السكري، فكأنّ ديوانه له غير رواية.

بَيْد أنّني من جهة أخرى أقول الأصل عدم التّكلّف وعدم اللجوء إلى التّقدير إلاّ للضرورة، وما ذهب إليه سيبويه يَقْوَى عندي من جهة البُعد عن كثرة التّقديرات. فمذهبي في النَّحو العربيّ هو البُعد ما أمكن عن التّأويلات الكثيرة الّتي ترهق القارئ؛ لأنَّ النَّحوَ العربيَّ يتميّز بالمرونة. وأمّا جوازي لِمَا ذهب إليه يونس بن حبيب من باب إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ فاللغة تتّسم بالاتّساع، لكنّ ضمن أُطر.

2- النَّصب على الحال أو الظَّرف:

قال يونس بن حبيب – رأيه بلسان سيبويه-: "وزعم – سيبويه قصد يونس في قوله - أنَّ وحدَه بمنزلة عنده، وأنَّ خَمْستَهم والجمّاءَ وقَضَّهم كقولك: جميعًا وعامة، وكذلك طُرًّا وقاطبةُ بمنزلة وحدَه، وجعلَ المضاف - سيبويه قصد يونس – بمنزلة كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ" (سيبويه، 1988). وقال يونس بن حبيب – رأيه بلسان سيبويه-: "وجعلَ – سيبويه قصد يونس في قوله – نَصْبَ وَحْدَه كأنَّك قلت: مررتُ برجل على حِيالِه، فطرحتَ "على"، فمن ثَمَّ قال: هو مثلُ عندَه..." (سيبويه، 1988).

والأصل في الحال أنْ يأتي نكرةً، بَيْد أنَّ بعضَ المصادر يأتي حالًا وهو معرفة؛ فلفظه معرفة وتأويله نكرة؛ فمنه ما دخله الألف واللام (أل التعريف)، مثل: أرسلها **العراكَ**. ومنه ما كان مضافًا، مثل: مررتُ به وحدَه (ابن يعيش، 2001).

وزعم يونس بن حبيب في رأيه السّابق أنَّ "وحده" بمنزله "عنده"، بالإضافة إلى الألفاظ الأخرى الّتي "عندها" بمنزلة "وحده" في رأيه السّابق – نحو: الجمّاء: دخول أل التعريف، وخَمْستهم،...-، وبذلك فهي منصوبة على الظّرف لا على الحال. وهذا الرَّأي يعترض مع رأي البصريين وعلى رأسهم سيبويه؛ لأنَّهم ينصبون "وحده" على الحال (انظر سيبويه، 1988). وأفرد سيبويه لذلك بابًا في كتابه وأسماه: **"هذا باب ما يَنتصب أنَّه حالٌ يقع فيه الأمرُوهو اسمٌ"** (انظر سيبويه، 1988).

وفي الحقيقة لم يقف الإشكال بين يونس بن حبيب والبصريين فحسب، بل تعداه إلى الكوفيين، ونتج تلقاء ذلك أربعة آراء، وهي:

1- نصب "وحده" على الظَّرف عند الكوفيين، أي: لا مع غيره. وحُجّتهم: فكما اختُلف في نصب "معًا" على الحال، أي: مجتمعين، أو على الظَّرف، أي: في زمان واحد، فقد اختُلف في "وحده"، من مثل: جاء وحدَه، أهو حال، أي: منفردًا، أم ظرف، أي: لا مع غيره؟ (الرَّضي، 1996).

2- نصب "وحده" على الحال عند البصريين، من مثل: جاء زيد ركضًا، أي: راكضًا (انظر سيبويه، 1988، وابن منظور، دون تاريخ).

3- نصب "وحده" على الظَّرف عند يونس بن حبيب وهو من البصريين. و"وحده" بمنزله "عنده"، بمعنى: مررتُ برجل على حِيالِه (انظر سيبويه، 1988).

4- نصب "وحده" على الحال عند يونس بن حبيب. وهذا الرَّأي أورده ابن يعيش **(ت 643هـ)**، إذْ قال: "وقال يونس: إذا قلت: مررتُ به وحدَه؛ فهو بمنزلة "مُوحَدًا"، أو "منفرِدًا"، وتجعله للممرور به" (ابن يعيش، 2001).

ويلاحظ ممّا سبق أنَّ رأيين قد وردا عن يونس بن حبيب في "وحده"، وهما: النَّصب على الظَّرف إذا كانت "وحده" بمنزلة "عنده". والنَّصب على الحال إذا كانت "وحده" بمعنى "مُوحَدًا"، أو "منفرِدًا".

وكان اختلافُ سيبويه مع يونس بن حبيب في نصب "وحده" على الظَّرف الّتي بمنزلة "عنده"، قد اتّضح منه موقف سيبويه بأنَّه قد **اعترض** على يونس بن حبيب في نصبه "وحده" على الظَّرف. وهذا ما ذكره في كتابه "**الكتاب**"، ولم يذكر ما أورده ابن يعيش **فيما بعد** في كتابه "**شرح المفصل**" – كما اتّضح – حول الرَّأي الثّاني ليونس بن حبيب.

وعلى الرَّغم من اختلاف سيبويه مع يونس بن حبيب وهما من المذهب البصري، بَيْد أنَّهما قد اختلفا مع بعضهما بالرَّأي النَّحْوي، وألاحظُ أنَّ ما اعتمده يونسُ بن حبيب قد توافق مع رأي الكوفيين. ومن هنا أستطيعُ القول: إنَّ التّصادمَ في الموقف بين سيبويه ويونس بن حبيب قد حصلَ في المذهب النَّحْويّ الواحد.

ولعلّ ما أورده ابن يعيش بالنّسبة للرَّأي الثّاني ليونس بن حبيب يجعلني أسأل: هل عَدَلَ يونس بن حبيب عن رأيه الأوَّل؟ ولا سيّما إذا اتجهنا إلى أنَّ عدولَه عن رأيه الأوَّل واختياره لرأيه الثاني، فهل كان هذا بفعل التَّأثير المذهبيّ؟ أي: تأثير مذهب البصريين عليه. ولا سيّما نحن لا نعرف الفترة الّتي تمَّ فيها ذِكْر هذين الرَّأيين فأيّ منهما الأوَّل؟

وثمّة مسألةٌ أخرى إزاء هذه المسألة، وهي: علاقتها باللغة العاميّة المعاصرة:

كما اتّضح قد تعدّدتْ الأوجه الإعرابيّة لإعراب "وحده"، فهل هذا يفسح المجال لِمَا هو مستعمل في الحياة المعاصرة؟ أي: أجد في الاستعمالات المعاصرة (اللغة العاميّة) اتّصال حرف الجرّ بـ"وحده"، نحو: جاء الولدُ **لوحده**. **وهذا خطأ**. لكنّ ما ورد عن العرب يشبه هذا نوعًا ما، وهو قولهم: "هو نسيجُ **وحده**... وهذا جُحَيْش **وحده**" (انظر سيبويه، 1988). فهنا "وحده" مجرورة. وعليه هل ثمّة صلة بين الفصحى والعاميّة الدّارجة المستعملة؟ وهل يعود المستعمل الآن في العاميّة إلى الفصحى بفعل التّطورات التي تطرأ على اللغة؟

3- النَّعت السببي في الصِّفة المضافة، والمعرفة واصفة للنَّكرة:

قال سيبويه – ذكرتُ هذا القول أولًا لأهميته -: "... لأنَّ ناسًا من النَّحْويّين يَفرقون بين التّنوين وغير التّنوين، ويَفرقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الّذي ليس فيه علاجٌ يَرونه، نحو: الآخِذِ، واللازم، والمخالِطِ، وما أشبهه، وبين ما كان علاجًا يَرونه، نحو: الضَّارب والكاسر. فيجعلون هذا رفعًا على كلّ حال، ويجعلون اللازمَ وما أشبهه نصبًا إذا كان واقعًا، ويُجرونه على الأوَّل إذا كان غيرَ واقع. وبعضهم يجعله نصبًا إذا كان واقعًا، ويجعله على كلّ حالٍ رفعًا إذا كان غيرَ واقع. وهذا قول **يونس**، والأوَّلُ قول عيسى" (سيبويه، 1988).

وقال يونس بن حبيب – على لسان سيبويه-: "... وبعضهم – سيبويه قصدَ يونس – يجعله نصبًا إذا كان واقعًا، ويجعله على كلّ حالٍ رفعًا إذا كان غيرَ واقع" (سيبويه، 1988).

ألاحظُ أنَّ يونس بن حبيب فصّلَ الأمر – فيما يخصّ رأيه الأخير؛ لأنَّ بداية القول ليس له- فما كان واقعًا جعله منصوبًا، وما كان غيرَ واقع جعله مرفوعًا. وهذا الكلام **اعترض** عليه **سيبويه** وجعله على نسق واحد – الذي قبله قد ذهب إليه عيسى-.

وقبل أنْ أشرعُ بحُجّة يونس بن حبيب وحُجّة اعتراض سيبويه على ما ذهب إليه يونس بن حبيب، سأبيّن الفرق بين الواقع وغير الواقع: فالواقع: هو فعل الحال. وغير الواقع: هو فعل الاستقبال (انظر الفارسي، 1992).

فحُجَّة يونس بن حبيب:

الصِّفة المضافة الَّتي ليست للأوَّل، وقد قسّمها يونس إلى قسمين (السِّيرافي، 2008):

الأوَّل- ما كان و اقعًا (حالًا، ليس علاجًا غير محسوس) من ذلك فيكون على النَّصب على الحال: وهنا ما يقوّي اختيار يونس أنَّه توافق فيه مع رأي عيسى بن عمر في الفعل اللّازم الَّذي لا علاج فيه (غير محسوس)، وذلك نحو: مررتُ برجل ملازمة زيد، وبماء مخالطَه عسل.

الثَّاني- ما كان غيرَو اقع (المستقبل، له علاج محسوس) من ذلك فيكون على الرَّفع على الابتداء على كلّ حال: بمعنى في الفعل اللازم وفيما كان علاجًا نحو الضَرْب والكسر، نحو: مررتُ برجل ضاربُه عمرٌو.

وزاد الرَّضي **(ت 686هـ)**: بأنّه كان علاجًا أو لا، على أنْ يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية، صفة للنّكرة (الرَّضي، 1996).

وحُجَّة اعتراض سيبويه (سيبويه، 1988):

1- أنَّ الصِّفةَ المعرفةَ تَجري على المعرفةِ كمجرى الصِّفةِ النّكرةِ على النّكرةِ.

2- استدلّ سيبويه في اعتراضه على ما ذهب إليه يونس بن حبيب، بورود الجرّ في قول ابن مَيّادة المُرّي **(ت 149هـ)** (ابن مَيّادة، دون تاريخ):

فنَظَرْنَ من خَلَلِ الحجال بأعْيُنٍ مَرْضى مُخالِطِها السَّقامُ صِحاحِ

وتروى كلمة: "**فنَظَرْنَ**": ونَظَرْنَ. و"**الحجال**": الخدور.

فمخالطها صفة لأعين. فاتّبعت الصّفة ما قبلها.

فرأى سيبويه أنَّ الكلامَ لو كان كما ذهب إليه يونس بن حبيب لجاء الوصف الدّال على الاستقبال مرفوعًا على الابتداء، ولم تتبع الصِّفة ما قبلها فحين اتّبعتْ ما قبلها انتقض كلام يونس (سيبويه، 1988).

3- العمل الّذي لم يقع والعملُ الواقعُ الثّابتُ في هذا الباب سَواء، وهو القياسُ وقولُ العرب (سيبويه، 1988). ولهذا لم يفصّل سيبويه في المسألة كما فصّل فيها عيسى بن عمر ويونس، فقد ذهب بها مذهب واحد، أي: أنَّ سيبويه قد خالف يونس بن حبيب – وخالف عيسى كذلك - ورأى أنَّ الصِّفةَ تتبعُ ما قبلها في الإعراب بغض النَّظر عن عمل واقع أو غير واقع كما ذهب يونس بن حبيب.

4- لغة أكلوني البراغيث:

أجاز يونس بن حبيب البدليّة في لغة أكلوني في قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ **[الأنبياء:3]** (سيبويه، 1988).

وموقف سيبويه من لغة أكلوني أنّه لا يجيز وجود فاعلين لفعل واحد، وقد بدا **رفضه** في قوله: "واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبَّهوا هذا بالتّاء التي يُظْهِرونها في "قالتْ فلانةُ"، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث" (سيبويه، 1988).

وعلى الرَّغم من عدم قبول سيبويه وجود فاعلين لفعل واحد، فقد علّلَ وجهَ اختيارِ يونس بن حبيب، إذْ قال: "وأمَّا قوله جلَّ ثناؤه: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ **[الأنبياء:3]**، فإنّما يجيء على البدل وكأنّه قال – ذكرَ مثالًا -: انطلقوا فقيل له: مَنْ؟ قال: بنو فلان. فقوله جلَّ وعزَّ ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ **[الأنبياء:3]**، على هذا فيما زعم يونس" (سيبويه، 1988).

بَيْد أنّني أضعّفُ إعرابَ البدلية في "الَّذين"؛ لأنَّ "الَّذين" هو الفاعل لا غير - وسيتّضح هذا في هذه الفِقرة–، وذلك من باب أنَّ الضّميرَ يعودُ على اسم سابق، فكيف يكون فاعلًا وهو ليس عائدًا على اسم سابق له معروف؟ ولو تماشيتُ مع هذا الإعراب فالضَّمير يعود على مَنْ، بدليل ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿ **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ (1) مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ (2) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ** ﴾ **[الأنبياء:1-3]**، فمن الملاحظ أنَّ الضَّميرَ لا يعود على اسم سابق له. وعليه فالفاعل هو الاسم الموصول "الَّذين" لا غير، والكلام خاص بعد عام.

وقال السِّيرافي: "يجوز أنْ يكون ﴿ **الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ بدلًا من الواو في: أسروا، وأسروا: عطف على قوله تعالى ﴿ **اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ **[الأنبياء:2]**" (السِّيرافي، 2008). وهذا الكلام يصحُّ إنْ كانَ الضَّميرُ عائدًا على ﴿ **اسْتَمَعُوهُ** ﴾ بَيْد أنَّ الضَّميرَ ليس عائدًا على ﴿ **اسْتَمَعُوهُ** ﴾؛ لأنَّ الكلامَ عن النّاس كلامًا عامًا منذ بداية السورة – ذكرتُ الآيات في هذه المِسألة-، والمقصود بالضَّميرِ في ﴿ **وَأَسَرُّوا** ﴾ فئة معينة، وهي الفئة الظَّالمة، وبذلك ينتفي قوْل مَنْ أعادَ الضَّميرَ على ﴿ **اسْتَمَعُوهُ** ﴾.

وثمّة دليلٌ آخر على ما ذهبتُ إليه ومشابه لِمَا في هذه المسألة، وهو الضَّمير في قوله تعالى: ﴿ **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ** ﴾ **[الأنبياء:1]** لا يجوز تقديمه على المظهر، إذْ قال النَّحاسُ **(ت 338هـ)**: "**ولا يجوز** في الكلام **اقترب حسابهم للنّاس**؛ لئلا يتقدّم مضمرٌ على مظهرٍ، لا يجوز أنْ ينوى به التَّأخير" (النَّحاس، 2011).

5- مجيء الحال معرفة في لفظ التّرحم:

قال يونس بن حبيب: "مررتُ به المسكينَ، على قوله: مررتُ به مسكينًا" (سيبويه، 1988).

فحُجَّة يونس: أنَّ "المسكين" منصوبٌ على الحال من الضَّميرِ المتَّصلِ في "به"، وإنْ دخله الألفُ واللامُ فهو على نيّة الطَّرح فيهما، أي: مررتُ به مسكينًا.

واعترض سيبويه على رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ، إذْ قال: "وهذا لا يجوز؛ لأنَّه لا ينبغي أنْ يجعله حالًا ويَدخل فيه الألف واللّام، ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبد الله الظّريفَ، تريد: ظريفًا. ولكنَّك إنْ شئت حملته على أحسن من هذا، كأنّه قال: لقيتُ المسكينَ؛ لأنَّه إذا قال مررتُ بعبد الله فهو عَمَلٌ، كأنَّه أضمر عملًا. وكأنَّ الّذين حملوه على هذا إنَّما حملوه عليه فِرارًا من أنْ يَصِفوا المضمر، فكان حَمْلهم إيّاه على الفعل أحسن" (سيبويه، 1988).

وحُجَّة سيبويه – انظر اعتراضه السَّابق - **هي:** لم يجز سيبويه نصب يونس لـ "المسكين" في قول: مررتُ به المسكينَ، على الحال، بحُجَّة أنَّ الحالَ يأتي معرفة لا نكرة، فالمسكين قد دخله الألف واللام. وعليه فتوجيه سيبويه لإعراب "المسكين" – وهذه الأوجه للخليل ما عدا الوجه الأوّل لسيبويه- ما يلي:

1- النَّصب على الحمل على الفعل، وذلك على تقدير: لقيت المسكينَ. وهذا اختيار سيبويه (سيبويه، 1988).

2- النَّصب على الحمل على الفعل، وذلك على تقدير: أعني المسكينَ. (سيبويه، 1988). أو ارحم المسكينَ (سيبويه، 1988، والسِّيرافي، 2008).

3- جواز الرَّفع من جهتين، **الأوّل:** مررتُ به المسكينُ، أي: مررتُ به قال **المسكينُ** هو؛ فـ "المسكين: مبتدأ، وخبره: هو. **والثاني:** على الابتداء: **المسكينُ**

مررتُ به، أي: فـ"المسكين: مبتدأ، وخبره: مررتُ به. وهذا بمنزلة لقيته عبدُ الله، أي: عبدُ الله لقيته (سيبويه، 1988).

4- جواز الجرّ على البدل، أي: مررتُ به المسكينِ. وهذا الوجه اختيار الخليل (ت 170هـ)، وتبعه فيه سيبويه. (سيبويه، 1988).

وثمّة **وجه خامس** عندي، وهو: **عطف بيان مجرور من الضَّمير في "به"**. فقول: مررتُ به يحتاج إلى توضيح، وموضحه هو: المسكين، ولا سيّما أنَّك عندما تتحدَّثَ مع شخص عن هذا الشَّخص إذْ إنَّه معروفٌ لديهما.

أمَّا **حُجَّة سيبويه** - السَّابقة الذّكْر - في اعتراضه على رأي يونس بن حبيب فهي باطلة عندي من باب أنَّ مَنْ أجاز مجيء الحال معرفة ولو كان بعضه بتأويل النّكرة، نحو: "كقولهم: "ادخلوا الأوَّل فالأوَّل"، "وأرسلها العِرَاكَ"، و"جاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ"، أي: جميعًا، و"أل" في ذلك كلّه زائدة، وقد تأتي بلفظ المعَرَّف بالإضافة، كقولهم: "اجتهدْ وحدَك"، أي: مُنْفَرِدًا، و"جاءوا قَضَّهُم بقَضِيضِهم، أي: جميعًا" (ابن هشام، 2004، ب). فمِن باب أولى أنْ يجيز ما ذهب إليه يونسُ بن حبيب، وإلاّ فلا. وانظر كذلك المسألة الثَّانيّة في هذا البحث.

وقال يونس بن حبيب – على لسان سيبويه -: "وأمَّا يونس – سيبويه قصدَ كلام يونس - فزعم أنَّه ليس يَرفع شيئًا من التّرحم على إضمار شيء يَرفع، ولكنّه إنْ قال ضربتهُ لم يقل أبدًا إلاّ المسكينَ، يَحمله على الفعل. وإنْ قال ضَرَباني قال المسكينان، حمله أيضًا على الفعل. وكذلك مررتُ به المسكينِ – يونس ينصب المسكين-، يَحمل الرَّفعَ على الرَّفع، والجرَّ على الجرّ، والنَّصبَ على النَّصبِ. ويَزعم أنَّ الرَّفعَ الَّذي فسَّرنا خطأٌ. وهو قول الخليل وابن أبي إسحاق **(ت 117هـ)**" (سيبويه، 1988). والواضح أنَّ سيبويه لم يجز ما ذهب إليه يونسُ بن حبيب.

فيونس بن حبيب لم يجز الرَّفع على إضمار فعل وحذف، في مثل: مررت به المسكين؛ "لأنَّ الكلامَ يحتاجُ إلى إضمار فعلٍ وحَذْفٍ، فإذا كان إيضاحُه وبيانُه يستغني عن إضمارٍ وحَذْفٍ، كان حمله على ما حضر من الكلام أولى" (السِّيرافي، 2008).

وقال الرّضي: "ويونس أوجب الاتّباع (أو الإتباع تبعًا للفعل) في التّرحم، إمَّا على النَّعت فيما أمكن، وإمَّا على البدل، فيما لم يمكن، نحو: رأيته البائس ومررت به المسكين" (الرَّضي، 1996).

6- إثباتُ الياء في الأسماء، في المنادى المضاف إليها:

ذهب يونس بن حبيب إلى ثباتُ الياء في الأسماء في المنادى (سيبويه، 1988).

وموقف سيبويه من ثباتُ الياء فيما زعم يونس هو: عقد سيبويه بابًا سمّاه "**هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك**"، فلم يجز فيه إثبات ياء الإضافة مع النّداء، إذْ قال: "اعلم أنَّ ياءَ الإضافة لا تَثبت مع النّداء، كما لم يَثبت التّنوينُ في المفرد؛ لأنَّ ياءَ الإضافة في الاسم بمنزلة التّنوين؛ لأنَّها بدلٌ من التّنوين، ولأنَّه لا يكون كلامًا حتّى يكون في الاسم، كما أنَّ التّنوينَ إذا لم يكن فيه لا يكون كلامًا، فحُذف وتُرك آخِرُ الاسمِ جرًّا؛ ليُفَصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفُها هنا؛ لكثرة النّداء في كلامهم، حيث استَغنوا بالكسرة عن الياء" (سيبويه، 1988).

وعلى الرَّغم من عدم قبول سيبويه إثبات ياء الإضافة مع النّداء، فقد نسب هذا الإثبات إلى لغة من لغات العرب، إذْ قال: "واعلم أنَّ بُقْيانَ الياء لغة في النّداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامي أقبلْ. وكذلك إذا وقفوا" (سيبويه، 1988).

وأستشفُّ من هذه اللغة ما يقوّي مذهب يونس بن حبيب، فإنَّ ورودَ إثبات ياء الإضافة مع النّداء في لغات العرب يجعلُ حُجَّة يونس بن حبيب قوية، ويقوّي حُجَّته كذلك ما يلي:

1- اتّفاق القرّاء السبعة على إثبات ياء الإضافة مع النّداء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الزمر:53]، واختلفوا في تحريك الياء وتسكينها، فقرأ ابن كثير **(ت 120هـ)**، ونافع **(ت 169هـ)**، وعبد الله بن عامر **(ت 118هـ)**، وعاصم **(ت 127هـ)**، وما رواه أبو زيد **(ت 215هـ)** عن أبي عمرو **(ت 154هـ)**: "**يَا عِبَادِيَ**" بإثبات الياء وتحريكها بالفتح. وقرأ حمزة **(ت 156هـ)**، والكسائي **(ت 189هـ)**، وأبو عمرو في غير رواية أبي زيد: "**يَا عِبَادِيْ**" بإثبات الياء وتسكينها (ابن مجاهد، دون تاريخ).

2- ما ورد من قراءة نافع، وعبد الله بن عامر، وأبي عمرو، وأبي بكر (ت 193هـ) عن عاصم في قوله تعالى: ﴿ **يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ** ﴾ **[الزخرف:68]**، إذ قرأوا: "**يَا عِبَادِي**"، **بالياء**. وكلّهم **أسكنها** غير عاصم في رواية أبي بكر، فإنَّه فتحها، أي: "**يَا عِبَادِيَ**". وقرأ عاصم في رواية حفص **(ت 180هـ)**، وابن كثير، وحمزة، والكسائي: "**يَا عِبَادِ**" **بغير الياء**، في الوصل والوقف (ابن مجاهد، دون تاريخ).

3- ما أورده سيبويه نفسه فيما ورد في قول الرَّاجز وهو عبد الله بن عبد الأعلى القُرَشيّ – لم أعثر على تاريخ وفاته- (سيبويه، 1988):

وكنتَ إذْ كنتَ إلهي وَحْدَكا لم يَكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكا

وفي الحقيقة تباينت الآراء في إضافة المنادى الصحيح الآخر إلى نفسك عند النَّحْويين، وكانت ستة آراء، وهي:

1- حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ** ﴾ **[هود:51]**، وقوله تعالى: ﴿ **يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ** ﴾ **[الزمر:16]**. ونحو: يا غلامِ أقبل، ويا قومِ لا تفعلوا.

وهذا الوجه أجود الأوجه عند المُبَرِّد (المُبَرِّد، 1994).

2- إثبات الياء مع تسكينها، نحو قوله تعالى: ﴿ **يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ** ﴾ **[الزخرف:68]**، في قراءة مَنْ سكّن الياء – كما بينتُ قبل قليل -،

أي: "**يَا عِبَادِيْ**". ونحو: يا غُلامِيْ أقبلْ، ويا صاحبيْ هَلُمَّ (المُبَرِّد، 1994).

3- إثبات الياء مع تحريكها بالفتح، يا غُلامِيَ أقبلْ، ويا صاحِيَ هَلُمَّ. فتثبت الياء على أصلها، وأصلها الحركة (المُبَرِّد، 1994).

4- قلب الياء ألفًا والكسرة فتحةً، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ** ﴾ **[الزمر:56]**. والأصل: يا حسْرتِي، فصار الكلام: يا حسْرَتَا (الأشموني، 1955).

5- قلب الياء ألفًا وحذفها، والاجتزاء (نوع من أنواع الاستغناء) عنها بالفتحة، مثل قول الشَّاعر –علي الصفاقسي **(ت 1183هـ)** -:

ولَسْتُ برَاجِعٍ مَا فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ ولا بِلَيتَ ولا لو أنِّي

الشَّاهد في: "**بِلَهْفَ**" و"**بِلَيتَ**". النَّصب فيهما على المنادى بحرف نداء محذوف. والأصل فيهما أنَّهما مضافان إلى ياء المتكلم، ثمّ قلبت ياء المتكلم فيهما ألفًا بعد قلب الكسرة إلى فتحة، ثمّ حُذفت الألف واستُغني عنها بالفتحة الموجودة قبلها (الأشموني، 1955).

6- الاكتفاء عن الإضافة بنيتها وجَعْلُ الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد، ومنه **قراءة** قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ** ﴾ **[يوسف:33]**، أي: "**رَبُّ**" **بضم الرَّاء** (الأشموني، 1955). ومنه ما أورده سيبويه عن العرب: يا **رَبُّ** اغفِرْ لي، ويا **قومُ** لا تَفعلوا (سيبويه، 1988).

وبهذا فإنَّ ما ذهب إليه سيبويه من حذف الياء مع المنادى المضاف إلى نفسك، ضعيفٌ من وجهة نظري؛ لورود ستة أوجه لهذه المسألة. كما أنَّ الرَّاجحَ عندي في كلتا الحالتين: إثبات الياء وعدمه جائز.

وأمَّا ما ذهب إليه يونسُ بن حبيب - بداية المسألة - في ثباتُ الياء في الأسماء في المنادى (سيبويه، 1988)، فهو كلام ينطبق على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم صحيح الآخر. لكنّني يمكن أنْ أنحو به منحًى آخر، أي:

وظهر في ما سبق إنْ كان المنادى صحيحَ الآخر، له ستة أوجه، فأقول: هل كان يونس بن حبيب لم يعرف هذه الأوجه فذهب إلى ثبات الياء فيها؟ وعليه أرى أنَّه قد يكون المقصود ممّا ذهب إليه يونس بن حبيب هو ثبات الياء وفتحها في المعتل، نحو: يا فتايَ. وقال الأشموني **(ت 900هـ)**: "أمَّا المعتل ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو: يا فتايَ، ويا قاضيَّ" (الأشموني، 1955).

7- إلحاق ألف النُّدبة إلى الصِّفة:

ألحق يونس بن حبيب الصِّفة ألف النّدبة، فقال: "وا زيدُ الظريفاه، وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ" (سيبويه، 1988). والجمجمة: عظم الرأس المشتمل على الدّماغ، والقدح، وتطلق كذلك على رؤساء القوم وساداتهم (انظر ابن منظور، دون تاريخ).

وموقف سيبويه من رأي يونس بن حبيب، واضحٌ أنَّه **معارضٌ** له بدليل عقده بابًا، إذْ سمّاه "**هذا باب ما لا تلحقه الألف الّتي تلحق المندوب**" (سيبويه، 1988).

وقبل أنْ أشرع بدراسة هذه المسألة لا بدَّ من تحقيق نسبة الجملة الثَّانيّة:

يبدو أنَّ الجملةَ الثَّانيّة ليست من قول يونس بن حبيب، وهي: وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ. فتحقيق هذه المسألة هو:

1- أنَّ يونسَ بن حبيب أضافها عن العرب إلى قوله الأوَّل.

2- أنَّ سيبويه هو الّذي أضافها إلى كلام يونس بن حبيب على وجه الاستشهاد، أي: إضافة بعد قول يونس.

3- الاستدلال على أنَّها ليست من كلام يونس بن حبيب ما ورد في كُتب النَّحو، ومن ذلك:

أ- ما قاله السِّيرافي، إذْ قال: "... وإنَّ إنسانًا ضاعت له قدحان فندبهما..." (سيبويه، 1988)، أي: ندبهما بقوله: وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ. بَيْد أنَّ محققَ كتاب سيبويه وهو عبد السلام محمَّد هارون نسبَ هذا القول إلى السِّيرافي في حاشية كتاب سيبويه دون توثيقه؛ لأنّي فيما اطلعتُ عليه لم أجد هذا القول في نحو شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي.

ب- ما قاله ابن خروف **(ت 609هـ)**، إذْ قال: "... ولم تتكلم به العربُ" (ابن خروف، 1998). وكأنَّ ابنَ خروف قَصَدَ من الكلام هذه الجملة: وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ.

ج- ما قال ابن مالك **(ت 672هـ)**، إذ قال: "ويؤيد قولَ يونس قولُ بعض العرب: وَاجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ..." (ابن مالك، 2001).

د- ما قاله الرَّضي، إذْ قال: "وحكى يونس أنَّ رجلًا ضاع له قدحان، فقال: وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ" (الرَّضي، 1996).

ويعود الاختلاف في هذه المسألة إلى الاختلاف بين البصريين والكوفيين، والبصريين أنفسهم. فيونس بن حبيب من البصريين بَيْد أنَّه خالفَ الخليلَ وسيبويه الَّلذين من البصريين. فالكوفيون، ويونس بن حبيب، وابن كَيْسان **(ت 299هـ)** - الّذي يعدُّ من أوائل مؤسسي المدرسة البغدادية من النَّحْويين-، وابن مالك، أجازوا إلحاق ألف النّدبة إلى الصِّفة، أمَّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك (انظر ابن الأنباري، 1993، وابن مالك، 2001، وضيف، دون تاريخ).

فحُجَّة يونس والكوفيين ومَنْ تبعهم أنَّ الصِّفةَ والموصوفَ كالشيء الواحد؛ لأنَّهما بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فكما جاز إلقاء ألف النُّدبة على المضاف إليه، فإنَّه يجوز كذلك إلقاء ألف النُّدبة على الصِّفة (انظر ابن الأنباري، 1993).

وحُجَّة سيبويه: لم يجز **الخليل** – سيبويه تبعَ الخليلَ - أنْ تقول: وا زيدُ الظريفاه، إذْ خطّأ مَنْ يلحق الألف للصِّفة (سيبويه، 1988). **وتبعه** في ذلك **سيبويه**، الّذي رأى أنَّ إلحاقَ الألفِ يكون للموصوف لا للصِّفة، فيقال: وازيدُاه الظَّريف (سيبويه، 1988)، وذلك لأنَّ "الصِّفةَ ليست المقصودَ بالنُّدبة، وإنَّما المندوبُ الموصوفُ" (ابن يعيش، 2001).

وعلّلَ الرَّضيُّ ذلك، إذْ قال: "لأنَّ اتّصالَ الموصوفِ بصفته لفظًا أقلُ من اتّصالِ المضافِ بالمضاف إليه والموصول بصلته" (الرَّضي، 1996).

والرَّضيُّ بهذا التّعليل قد تبعَ سيبويه في جواز ذلك في المضاف والمضاف إليه والموصول بصلته؛ لأنَّ سيبويه قد دافع عن هذا الجواز في المضاف والمضاف إليه، دون إلحاق الألف في الصِّفة، إذْ قال: "وليس هذا كقولك: وا أميرَ المؤمنيناهْ، ولا مثل: وا عبدَ قَيْسَاهْ؛ من قبل أنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلة اسم واحد منفرِد، والمضافُ إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألاَ ترى أنَّكَ لو قلت: عبدًا أو أميرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجزْ لك. ولو قلت: هذا زيدٌ. كنتَ في الصِّفة بالخيار، إنْ شئت وصفتَ، وإنْ شئت لم تَصف. ولستَ في المضاف إليه بالخيار؛ لأنَّه من تمام الاسم، وإنَّما هو بدلٌ من التّنوين. ويدلّك على ذلك أنَّ ألفَ النّدبةِ إنَّما تقعُ على المضافِ إليه كما تقعُ على آخر الاسم المفرَدِ، ولا تقع على المضاف، والموصوفُ إنَّما تقع ألفُ النّدبةِ عليه لا على الوصف" (سيبويه، 1988).

بَيْد أنَّ الرَّضيَّ على الرَّغم من اتّباعه سيبويه، قد أجازَ ما ذهبَ إليه يونسُ بن حبيب من وجهة نَظَرٍ أخرى، إذْ قال: "وليونس أنْ يقول: إنَّه متّصل بها على الجملة لفظًا واتّصاله بها في المعنى أتمّ من اتّصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإنْ كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنَّه يطلق اسم الصِّفة على موصوفها ولا يطلق المضاف إليه على المضاف، ولا الصّلة على موصولها" (الرَّضي، 1996).

وقول سيبويه صحيح، وكذلك قول الرَّضي. بَيْد أنَّ سيبويه لم يدرك مسألة السِّياق الاجتماعي، إذْ هيمنة نحو الجملة مسيطر عليه، فعلى الرَّغم من أنّني أشرت في غير ما موضع إلى وجود بذور نحو النَّصّ عند القدماء، لكنّ هذا الأمر يغشاه الغموض عندما أقف عند مثل هذه المسألة يجعلني أترجع نوعًا ما. والمتكلم جَعْل الألف في الصِّفة لا الموصوف للتّركيز على زيادة مساحة الصَّوت في آخر الكلام. فالمتفجع يطلق صوته إطلاقًا قويًّا بالألف على الجزء الثَّاني (نهاية الكلام). وعليه فالمسألة ليست مربوطة بنحو الجملة؛ لأنَّ المتكلمَ لو جَعْل الألف على الاسم الأوّل سيحصل انقطاع في الصَّوت؛ لأنه سيلحق الصِّفة، فلذلك نَقَلَ الألفَ من الموصوفِ إلى الصِّفةِ الّتي هي آخر الكلام.

وممّا يدلُّ على ما ذهبتُ إليه في أنَّ الألفَ تحتاجُ لإطلاق مساحة في الصَّوت، هو اختيار الألف للنُّدبة أقوى من الواو أو الياء، فعلّلَ ذلك ابن جنّي **(ت 392هـ)**، إذْ قال: "وذلك أنَّ أصل المدّ وأقواه، وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنَّما هو للألف. وإنَّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها، والفتحة بعض الألف..." (ابن جنّي، 2008). وقال: "... فمُطِل الصوتُ به وجعل ذلك أمارة لتناكره؛ كما جاءت مَدّة النُّدبة إظهارًا للتفجُّع؛ وإيذانًا بتناكر الخَطْب الفاجع، والحَدَث الواقع. فكما أنَّ **مَدّة النُّدبة ألف**، فكذلك ينبغي أنْ تكون مَدّة الإنكار ألفًا (ابن جنّي، 2008). الذي يهمني هنا حديثه عن ألف النُّدبة لا غير.

وبهذا يَقْوى عندي اختيار يونس بن حبيب، من حيث أثر السِّياق الاجتماعيّ في تكوين الجملة، ولم يقتصر الأمرُ على نحو الجملة كما فعل الخليل وسيبويه. وهذا الاختلاف بين الخليل وسيبويه مع يونس بن حبيب ما هو إلا دليل على مدى سيطرة الاحتكام للقواعد النَّحْويّة المصنوعة الّتي لا يمكن تجاوزها، وكأنَّها دستورٌ فمَنْ تجاوزه يُعدُّ خاطئًا. فأقول: اللغة العربيّة مرنة فليت النَّحْويين أدركوا هذه المرونة، ولم يتصنعوا في القواعد النَّحْويّة ولم يحكموا اللغة إحكامًا مغلقًا؛ لأنَّها لا تخضع للقياس المطّرد؛ لأنَّها ليست قانونًا.

ولم يجز المُبَرِّدُ **(ت 285هـ)** ما ذهبَ إليه يونسُ بن حبيب، إذْ قال: "وكان يونسُ يُجيزُ أنْ يُلقي علامةَ النّدبةِ على الصِّفةِ، فيقول: وا زيدُ الظريفاه، وا زيدُاه أنت الفارسُ البَطَلاهْ. وهذا عند جميع النَّحْويين خطأ؛ لأنَّ العلامةَ إنَّما تَلْحَقُ ما لحقه تنبيه النّداءِ لمدّ الصَّوتِ. والنَّعْتُ خارج من ذا" (المُبَرِّد، 1994).

وقول المُبَرِّد هذا فيه أمران يحتاجان إلى توضيح:

الأوّل: عدم جواز إلحاق النَّعت (الصِّفة) ألف النُّدبة. فأقول فيه: إنَّ إلحاقها من باب التّركيز على نهاية الكلام في مساحة الصَّوت، فهذا من أثر السّياق الاجتماعيّ الّذي أشرتُ إليه في هذه المسألة.

الثاني: قوله: وهذا عند جميع النَّحْويين خطأ. فالمُبَرِّدُ قد أطلق حكمًا عامًا من غير دليل. وينتقض كلامه هذا بدليل جواز الكوفيين، ويونس بن حبيب، وابن كَيْسان. بالنّسبة لغاية عصره وما قبل كما مرَّ معنا في تضاعيف هذه المسألة (انظر ابن الأنباري، 1993). وأخذتُ بعين الاعتبار بالنّسبة لزمنه؛ لأنَّه فيما بعد أجاز من النَّحْويين هذه المسألة كابن مالك (انظر ابن مالك، 2001).

ولم يجز ابن السّرّاج **(ت 316هـ)** إلحاق ألف النُّدبة الصِّفة، إذْ قال: "واعلم أنَّ ألفَ النُّدبةِ لا تدخل على الصِّفة ولا على الموصوف إذا اجتمعا" (ابن السَّرّاج، 1996). وكلام ابن السّرّاج هذا **دقيق**، من حيث إنَّه مَنَع دخول ألف النُّدبة على الصِّفة وعلى الموصوف إذا اجتمعا. وهذا يعني أنَّه يجيز دخولها إذا كانت الصِّفة موجودة دون الموصوف، والموصوف موجود دون الصِّفة.

وابن الأنباري (أو الأنباري) قد اتّبعَ طريقةَ القياسِ، بَيْد أنَّه لم يكن صائبًا في قياسه، إذْ قال: "وأمَّا ما روي عن بعض العرب من قوله "وَاجُمْجُمَتَيَّنَاهْ" الشامِيَّتَيْنَاهْ" فيحتمل أنْ يكون إلحاق علامة النّدبة من قياس يونس، وعلى كلّ حالٍ فهو من الشَّاذ الّذي لا يُعْبأ به ولا يقاس عليه، كقولهم "وامَنْ حَفَرَ

بئر زَمْزَمَاه" وما أشبه ذلك" (ابن الأنباري، 1993).

فقاس ابن الأنباري "وَاجُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْناهْ" على قول: "وامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه"، وظنّ أنَّ الثَّانيَةَ غيرُ جائزةٍ، وفي الحقيقة أجازَ الخليلُ الثَّانيَةَ، وهي: "وامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه"، وسبب جواز ذلك "لأنَّ هذا معروفٌ بعينه، وكأنَّ التبيينَ في النُّدبة عُذْرٌ للتفجّع. فعلى هذا جرت النُّدبة في كلام العرب" (سيبويه، 1988)، وتبعه في هذا الجواز المُبَرِّدُ، إذْ قال: "ولو قلت: "وا مَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه"، "وا أميرَ المؤمنيناهْ" كان جيّدًا؛ لأنَّك قد ندبتَ معروفين، ولو قلت: وا أميراه لم يجز؛ لأنَّك لم تدلُّ على المندوب" (المُبَرِّد، 1994). وتبعهما الرَّضيُّ في هذا الجواز في آخر الصّلة (الرَّضي، 1996).

ولم يجزْ ابنُ خروف إلحاقَ ألف النُّدبة الصِّفة، إذْ قال: "فلا يقال: يا زيدُ الظريفاه، ولا: يا عمرو البطلاه. ويونس يجيزُ ذلك، ولم تتكلم به العربُ" (ابن خروف، 1998).

وكلام ابن خروف هذا غير دقيق، إذْ تكلمت العرب به، وذلك بدليل ما حكاه يونس بن حبيب عن العرب، إذ قال: "فحُكي أنَّ رجلًا ضاع له قدحان فندبهما، فقال: وَاجُمْجُمَتَيَّ (الجمجمة: القدح) الشامِيَّتَيْناهْ" (سيبويه، 1988).

وأمَّا ابنُ مالك فقد أجاز إلحاق ألف النُّدبة الصِّفة، إذْ قال – في كتاب التسهيل وشرحه له-: "وقد تلحق ألفُ النُّدبة نعتَ المندوب، والمجرورَ بإضافته نعته، ويقاس عليه، وفاقًا ليونس" (ابن مالك، 2001).

وخلاصة هذه المسألة عندي ما يلي:

1- جواز إلحاق ألف النّدبة إلى الصِّفة من باب السِّياق الاجتماعيّ، ومن حيث وقوع النّدبة على اسم معروف فكان نَقْلُ الألف إلى الصِّفة من باب إطلاق مساحة الصَّوت إلى آخر الكلام، وبهذا لم يقتصر الأمر على نحو الجملة فقط.

2- الجواز من باب إلحاقها في المعروف نحو: "وا مَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه" (سيبويه، 1988)، فمِنْ باب أولى كذلك جوازها في الصِّفة الواقعة آخر الكلام.

3- الجواز من باب إلحاقها في المعطوف، نحو: واثلاثةً وثَلاثينَاهْ. إذْ أجاز هذا سيبويه وعقد له بابًا وسمّاه: "**هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخرُالاسمينِ مضمومٌ إلى الأوَّل بالواو**"، إذْ قال: "وذلك قولك: وا ثلاثةً وثَلاثينَاهْ. وإنْ لم تَندب قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، كأنَّك قلت: يا ضاربًا رجلًا" (سيبويه، 1988).

4- إدخال الأزهري **(ت 905هـ)** ألف النُّدبة آخر البدل؛ لأنَّه قائم مقام المبدل، فتقول: وَا غُلامَنَا زَيْدَاه، وكذلك إدخالها عنده في العطف النَّسَقِيّ، نحو: وَا زيدُ وعَمْرَاهْ (الأزهري، 2000).

8- جرّتمييز"كم" الخبرية مع الفصل بالظَّرف أو الجارّوالمجرور، وترْك النّون في الإضافة مع الفصل:

أجاز يونس بن حبيب الجرَّ في تمييز "كم" الخبرية مع الفصل، فتقول: كم بها **رجلٍ** مصابٍ. كما أجاز ترْك التّنوين مع الفصل في نحو: لا يَدَيْ بها لك (سيبويه، 1988).

وحُجَّته: "احتَجَّ بأنَّ الكلامَ لا يَستغنى إذا قلت: كم بها رجلٍ (سيبويه، 1988). والظَّاهر من كلام يونس أنَّه يجيزُ الفصلَ وترْك التّنوين على السَعة في الفصل بالظَّرف أو الجارّ والمجرور.

وقال السِّيرافي: "أجازَ يونسُ الفصلَ بما لا يتمّ الكلام به كقوله: لا يَدَيْ بها لك. ومعناه: لا طاقة بها لك. "وبها" في هذا الموضع لا يكون خبرًا ولا يُتم" (السِّيرافي، 2008).

وترْكُ التّنوين في الإضافة مع الفصل **ضعيفٌ** عندي، ولعلّ يونس أجاز ذلك على نية الإضافة قبل الفصل.

وأمَّا **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ فكان **معارضًا** له، واحتج على قوله، إذْ قال: "الذي يستغنى به الكلامُ وما لا يستغنى به قبحُهما واحدٌ إذا فصلتَ بكلِّ واحد منهما بين الجارّ والمجرور. ألا ترى أنْ قبح: كم بها رجلٍ مصابٍ، كقبح: رُبَّ فيها رجلٍ، فلو حسُن بالّذي لا يَستغنى به الكلامُ لحسُن بالّذي يَستغنى به، كما أنَّ كلَّ مكان حسُن لك أنْ تَفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوتُ حسُن لك أنْ تَفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوتُ. وذلك قولك: إنَّ بها زيدًا مصابٌ، وإنَّ فيها زيدًا قائمٌ، وكان بها زيدٌ مصابًا، وكان فيها زيدٌ مصابًا. وإنَّما يُفْرَقُ بين الّذي يَحسُن عليه السكوتُ وبين الّذي لا يَحسُن عليه في موضعٍ غير هذا" (سيبويه، 1988). والظَّاهر من كلام سيبويه أنَّه يجيزُ الفصلَ على الضَّرورة لا غير.

الذي أجازه سيبويه فيما "يحسن السكوت يَحسُن عليه السكوتُ وبين الّذي لا يَحسُن عليه في موضعٍ غير هذا" (سيبويه، 1988)، هو كقولك: "في الدَّار زيد قائمٌ وقائمًا؛ لأنَّ الكلامَ يتمُّ بقوله: في الدَّار، ولا تقول: بعمرو زيد كفيلًا؛ لأنَّك لا تقول: بعمر وزيد وتسكت" (السِّيرافي، 2008).

وقال الخليل: "وإذا فصلتَ بين "كم" وبين الاسم بشيء، استَغنى عليه السكوتُ أو لم يَستغنِ، فاحمِلْه على لغة الَّذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منوَّنٍ؛ لأنَّه قبيحٌ أنْ تفصِل بين الجارّ والمجرور؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ، فصارا كأنَّهما كلمةٌ واحدةٌ. والاسمُ المنوَّن يُفصل بينه وبين الَّذي يَعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدًا، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ" (سيبويه، 1988).

وأمَّا المُبَرِّد فقد ضيّقَ الضَّرورةَ بالظُّروف وما أشبهها، إذْ قال: "ولا يجوز أنْ تفصل بين الخافض (الجارّ) والمخفوض (والمجرور) في الضَّرورةِ إلاّ بحَشْوٍ كالظُّروف وما أشبهها ممَّا لا يعمل فيه الخافضُ؛ كما تقول: إنَّ اليوم زيدًا منطلقٌ. ولو كان مكانَ (اليوم) ما تعمل فيه "إنَّ" لم يقع إلى جانبها إلاَّ معمولًا

فيه..." (المُبَرِّد، 1994).

ولم يقف الأمر في هذه المسألة عند يونس بن حبيب وسيبويه، بل اختلفَ فيها البصريون والكوفيون. **فالكوفيون** أجازوا الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها المجرور، في حين أنَّ **البصريين** لم يجيزوا ذلك إلاّ في ضرورة (انظر سيبويه، 1988، وابن الأنباري، 1993). بَيْد أنَّ أبا البركات الأنباري لم يشرْ إلى يونس في جوازه، مع أنَّه من البصريين، واقتصر الحديثَ على البصريين والكوفيين بالتّعميم.

وقال ابن عُصفور **(ت 669هـ)** في جوازه في الضَّرورة: "ولا يجوز الخفض (الجرّ) إلاّ في ضرورة؛ نحو قوله (أنس بن زُنَيْم) **(نحو ت 60هـ)**:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

فإنَّه رُوي بخفض: **مُقْرِفٍ**..." (ابن عُصفور، 1998، ب).

وقال ابن مالك **(ت 672هـ)**: "وإذا فصل مميّز "كم" الخبرية بجملة أو ظرف أو جار ومجرور معًا وجب نصبه مطلقًا حملًا على الاستفهامية؛ فالأوّل كقول الشّاعر عمير بن شُييم القُطَامي **(ت 130هـ)**:

كَمْ نَالَنِي مِنْهم فَضْلًا على عدَم إذْ لا أكادُ مِن الإقتارِ أَحْتَمِلُ

والثّاني كقول الآخر (قيل لزهير بن أبي سُلمى **(ت 13 ق.هـ)**، وليس في ديوانه):

تؤمُّ سِنانًا وكَمْ دُونَه مِن الأرض مُحْدَوْدِيًا غارُها

ولو كان الفصلُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لجاز النَّصب والجرّ، إلاّ أنَّ الجرَّ مخصوصٌ بالشِّعر" (ابن مالك، 2001). وقد تمثلتُ لهذا النّوع في تضاعيف هذه المسألة.

والرّاجح عندي في هذه المسألة ما يلي:

الأصل عدم الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها، وجوازه عندي على **ضَعْف** حيث سُمِع. بَيْد أنَّ علةَ جوازي لذلك من خلال ما يلي:

1- الحمل على "كم" الاستفهامية الّتي أُجيز الفصل بينها وبين تمييزها مع ثبات الإعراب (السُّيوطي، 1998). بَيْد أنَّ هذا الحملَ قد يعترض عليه البصريون من جهة أنَّه "لم يمتنع النَّصب بالفصل كما امتنع الجرّ؛ لأنَّ الفصلَ بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور؛ فإنَّه ليس له نظيرٌ في كلام العرب" (ابن الأنباري، 1993). **فهذا الكلام غير دقيق** بحُجّة ما ورد عن العرب، ومن ذلك:

كقول ذي الرُّمة (ت 117هـ) (ذو الرُّمة، 1995):

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوْمَاةٍ يُهالُ لَهَا إذا تَيَمَّمَهَا الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ

وقول (أنس بن زنيم) (سيبويه، 1988):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلى وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

وقول الشَّاعر (سيبويه، 1988):

كَمْ فيهم مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقةٍ حَكَمٍ بأَرْدِيةِ المكارِمِ مُحْتَبِى

وقول الشَّاعر (قيل للفردزق **(ت 110هـ)** وليس في ديوانه) (سيبويه، 1988):

كَمْ في بَنِي بَكْرِ بنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفّاعِ

ويروى الشّقّ الأوّل: **كَمْ في بني سَعْدِ بنِ بكرٍ سيِّدٍ** (المُبَرِّد، 1994).

وعليه ثمّة نظير لـ "كم" الخبرية كما لـ "كم" الاستفهامية مع الفصل، وبذلك ينتقض عندي قول البصريين.

2- الحمل على الأصل؛ فالأصل في تمييز "كم" الخبرية أنْ يكون مجرورًا من حيث الوظيفة النَّحْويّة. والأصل أولى من الفرع وإنْ حصلَ فصْلٌ. فثّمة ظواهرٌ كثيرةٌ في النَّحو العربيّ كالفصل بين المتضايفين ولا سيّما ما كان بالجملة، والحمل على الجوار. وعليه فمن باب أولى جواز الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها حيث سُمِعَ.

كما أنَّ في ذلك حفاظًا على الأصل، من حيث التّفريق بين "كم" الخبرية و"كم" الاستفهامية؛ لأنَّه قد يحصل اختلاطٌ عند نصب "كم" الخبرية مع الفصل.

3- أنَّ تمييزَ "كم" الخبرية معروفٌ وليس مبهمًا، أمّا الفصلُ بين الجار والمجرور فسيحصل إبهامٌ؛ ولذلك أرى أنَّ الفصلَ بين "كم" الخبرية وتمييزها يختلف عن الفصل بين الجارّ والمجرور. فمِنْ هذا الباب **أميلُ** إلى جواز هذا الفصل.

4- أثر المعنى: انصاعَ النَّحويون البصريون – **الأمر لا يقترن بنَحْوي واحد** - لتركيب الجملة، ونسوا دور المعنى. فـ"كم" الخبرية تتطلّب معنى التّكثير، في حين أنَّ "كم" الاستفهامية السؤال فيها عن عدد. وعليه للمعنى دورٌ في بيان معنى التّكثير. كما أنَّ المتكلمَ سيضطرُّ إلى التّأويل، نحو: كم بها **رجلٍ** مصابٍ، أي: كم رجلٍ. وهذا نحن بغنى عنه.

5- ورود شواهد شعرية تمثّل جرّ "كم" الخبرية مع الفصل، كما ظهر في تضاعيف هذا البحث.

9- الاختلاف في نوع "لا" مع ألف الاستفهام، والاختلاف في إعراب اسم "لا" إذا جاء منوّنًا:

المسألة الأولى:

قال سيبويه – ذكرته أولًا للتّوضيح-: "وسألت الخليل عن قوله (لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي - لم أعثر على تاريخ وفاته-):

ألَا رجُلًا جَزاهُ الله خَيْرًا يَدلُّ على مُحَصّلَةٍ تَبيتُ

فزعم – قصدَ الخليل – أنَّه ليس على التّمنّي، ولكنَّه بمنزلة قول الرّجل: فهلاّ خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألَا تُروني (ويجوز: تُرونني) رجلًا جزاه الله خيرًا. وأمَّا **يونس** فزعم أنَّه نوَّن مضطرًّا "(سيبويه، 1988).

ذهب يونس بن حبيب إلى أنَّ "رجلًا" منوّنٌ للضَّرورة، وأنَّ "ألَا" جاءت هنا للتّمنّي في البيت السّابق الذّكر (انظر سيبويه، 1988).

وأمَّا **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْوي فكان **معارضًا** له، إذْ قال: "واعلم أنَّ "لاَ" إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التّمنّي عَملتْ فيما بعدها فنصبَتْه، ولا يَحسن لها أنْ تَعمل في هذا الموضع إلاَّ فيما تَعمل فيه في الخبر، وتسقطُ النّونُ والتّنوين في التّمنّي كما سقطا في الخبر. فمن ذلك: ألَا غلامَ لي. وألَا ماءً باردًا. ومن قال: لا ماءَ باردَ قال: ألَا ماءَ باردَ" (سيبويه، 1988).

والظَّاهر من كلام سيبويه أنَّه لا يجيزُ إلاّ النَّصب في الاسم الواقع بعد "لا" إنْ كانتْ الألفُ الدَّاخلةُ على "لا" للتّمنّي، والاسم الواقع بعد "ألا" لا ينوّن. وعليه اعترضَ سيبويه على يونس بن حبيب حين جعل "ألا" (الألف مع لا) للتّمنّي، والاسم منوّن للضرورة.

وسيبويه قد اتّبع الخليل فيما ذهب إليه – انظر النّصَّ في بداية المسألة -، إذْ ذهبا (الخليل وسيبويه) إلى أنَّ "ألا" هنا حرف تحضيض، وحُمل "رجلًا" على إضمار فعل، والتّقدير: ألا تُروني (ويجوز: تُرونني) رجلًا جزاه الله خيرًا (انظر سيبويه، 1988).

وأمَّا يونس بن حبيب فقد ذهب إلى أنَّ "ألا" للتّمنّي، والاسم منصوب بعدها، ونوّن للضرورة (انظر سيبويه، 1988). وتبعه الأخفش **(ت 215هـ)** في اختياره – رأيه موجود عند ابن السَّرّاج- (انظر ابن السَّرّاج، 1996).

وقوّى الرُّمّاني رأي يونس بن حبيب، إذْ قال: "وأمَّا يونس فحمله على التّمنّي، ونوَّن مُضْطَرًّا؛ لأنَّ التّمنّيَ أغلبُ على هذا الباب" (الرُّمّاني، 1998).

وقول يونس بن حبيب فيه قولان عندي:

الأوَّل: الأصل اتّباع القاعدة، ولكنَّ يَقْوَى عندي من جهة أنَّ اسمَ "لا" مبني على الفتح في محل نصب، ونصب النّكرة يكون بتنوين الفتح، فكأنّه راعى الأصلَ. فمن هذا الباب يمكن جواز رأيه.

الثّاني: قول يونس للضرورة لا حُجَّة فيه، إذْ لا ضرورة نَحْويّة في البيت.

وأمَّا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فحسنٌ عندي، من حيث مجيء "ألا" حرف تحضيض، وحَمْل "رجلًا" على إضمار فعل.

المسألة الثانية:

وثمّة مسألة أخرى ضمن هذه المسألة، وهي:

ذهب يونس بن حبيب في قول أنس بن العباس بن مرداس **(ت 18هـ)** – لم أعثر عليه في ديوانه -، وقيل لأبي عامر جدّ العباس بن مرداس:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

أنَّه نوَّن "**خُلَّةً**" للضرورة (انظر سيبويه، 1988).

وأمَّا **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْوي فكان **معارضًا** له، وهذا واضح في قوله في بداية المسألة الأولى السَّابقة، وقال: "وأمَّا غيره فوجَّهَه على ما ذكرتُ لك (سيبويه، 1988)، أي: ما جاء في بداية المسألة.

بَيْد أنَّه قال: "الذي قال مذْهَبٌ" (سيبويه، 1988). فإنْ كان سيبويه معارضًا ليونس بن حبيب في اختياره، فلمَ قال: "الذي قال مذْهَبٌ" (سيبويه، 1988). فهل كان يجيزه؟ وعليه فسيبويه في حَيرة من أمره؛ لأنَّه عارضَ يونسَ وتبعَ الخليلَ في مذهبه – كما اتّضح في بداية المسألة -، ووجّه "**خُلَّةً**" غير توجيه يونس، ثمّ رأى أنَّ ما ذهب إليه يونسُ مذهبٌ.

وأرى في قول سيبويه الأخير فيما ذهب إليه يونس أنَّه مذهبٌ، **أمرين:**

الأوَّل: سكوت سيبويه من حيث إنَّ مذهب يونس قد يكون سيبويه موافقًا له، أو معارضًا له.

الثاني: استحسان سيبويه لمذهب يونس ومالَ إليه، بَيْد أنَّه اتّبع الشّائع في المسألة.

وعليه يكون توضيح اختياريونس بن حبيب وسيبويه هو:

1- اختياريونس بن حبيب: جعل يونس "لا" في قوله: "**ولا خُلَّةً**" نافية للجنس عاملة عَمَل "إنَّ"، ويكون إعراب "**خُلَّةً**" اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، ولكنّه نوّنه للضَّرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أنَّ "لا" الثانية عاملة عَمَل "إنَّ" مثل الأولى، والخبر محذوف قد دلَّ عليه خبر "لا" الأولى، وتقديره: ولا خلة اليوم. والواو عطفت جملة "لا" الثانية مع اسمها وخبرها على جملة "لا" الأولى مع اسمها وخبرها (انظر سيبويه، 1988، وابن هشام، 2004، أ).

2- اختيار سيبويه - وهو اختيار الخليل -: أنْ تكون "لا" الثانية في "**ولا خُلَّةً**" زائدة للتأكيد، وكون إعراب "**خُلَّةً**" اسمًا معطوفًا على محل اسم "لا" الأولى وهو "**نَسَبَ**"، وهو عطف مفرد على مفرد. (انظر سيبويه، 1988، وابن عقيل، 2004).

وثمّة وجه ثالث، وهو:

3- ذهب الزَّمخشري **(ت 538هـ)** – الكتاب وشرحه في كتاب واحد - (ابن يعيش، 2001) إلى أنَّه على المفعول به بإضمار فعل، والتّقدير: ولا أرى خلةً. وحَمَله على إضمار الخليل في قول عمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي المذحجي):

أَلَا رجُلًا جَزاهُ الله خَيْرًا يَدلُّ على مُحَصّلَةٍ تَبيتُ

10- ردُّ الحركة إلى أصلها (إلى الظاهر):

قال يونس بن حبيب: "أعطيتُكُمْهُ، وأعطيتُكُمْهَا" (سيبويه، 1988).

وقال سيبويه: "وزعم يونس أنَّه يقول: أعطيتُكُمْهُ وأعطيتُكُمْهَا، كما يقول في المظهَر. والأوَّلُ أكثرُ وأعرفُ" (سيبويه، 1988).

فقصد سيبويه من قوله: **والأوَّلُ أكثرُ وأعرفُ**، أنَّه يفضّل الضمّ لا التّسكين. فتحدَّثَ عن هذا الأمر في باب "**هذا باب ما تَرده علامةُ الإضمار إلى أصله**"، فأشار فيه إلى الضمّ والتّسكين (سيبويه، 1988).

وأجاز يونس بن حبيب أنْ نقول: أعطيتُكُمْهُ، وأعطيتُكُمْهَا (سيبويه، 1988).

وعلّلَ ابنُ السّرّاج وجهَ اختيارِ يونس بن حبيب، إذْ قال: "وزعم يونس أنَّه يقول: أعطيتُكُمْهُ بإسكان الميم كما قال في الظَّاهر أعطيتكمْ زيدًا" (ابن السَّرّاج، 1996).

وعلّلَ كذلك (أو أيضًا) السّيرافيُّ هذا الاختيارَ، إذْ قال: "أعطيتُكُمْهُ قد بُني على الظَّاهر إذا قلت: أعطيتكم ثوبًا، أو على أنَّه لمّا كثُر استعمالهم "أعطيتكم" صار كأنَّه بُني على السُّكون، ثمَّ اتّصلت به الكناية كقوله: اضربهْ، وما أشبَهَه، وإذا أضفته إلى ما فيه الألف واللام فأكثرهم يَرُدُّه إلى الأصل فيضُمه، ويقول: أعطيتُكُمُ اليومَ، فيضُمُّ الميمَ لمَّا اضطُر إلى تحريكها حركها بحركتها في الأصل..." (السِّيرافي، 2008).

ويجوز التّسكين عندي من باب التَّخفيفِ؛ لتجنّب اجتماع ثلاث ضمات، قياسًا على جواز الفصل، ومن ذلك ما أورد الأزهري، في قول الرّسول – صلى الله عليه وسلم -: "إنَّ الله مَلَّكَكُمْ إيَّاهُم"، ولو وصل لكان القول: مَلَّكَكُمُوهُمْ (الأزهري، 2000).

ويقوّي مذهب يونس ما ورد عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ** ﴾ **[هود:28]**، إذْ قال الزَّمخشري: "وحُكي عن أبي عمرو بإسكان الميم..." (الزَّمخشري، 2010)، أي قُرأت: **أَنُلْزِمُكُمْوهَا**، بالميم السَّاكنة.

ولعلَّ عدم استحسان سيبويه تسكين "أعطيتُكُمْهُ"، و"**أعطيتُكُمْهَا**" مع جوازه للتَّسكين، يعود إلى "وجه الضمّ أنَّ الإضمارَ يردُّ الأشياء إلى أصولِها غالبًا، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنَّما ترك للتَّخفيف" (السُّيوطي، 1998).

وقال الزَّجّاج **(ت 311هـ)**: "وسيبويه والخليل لا يُجيزان إسكانَ حرف الإعراب إلاّ في اضطرارٍ" (الزَّجّاج، 1988، وانظر سيبويه، 1988). ونقل الزَّمخشري هذا الرَّأي، إذْ قال: "والإسكان الصّريح لحن عند الخليل، وسيبويه، وحذاق العربيّة؛ لأنَّ الحركةَ الإعرابيّةَ لا يسوغ طرحها إلاّ في ضرورة الشِّعر" (الزَّمخشري، 2010).

وهذا الكلام يعتريه الغموض والنّقص، في ما يلي:

1- سيبويه لم يلحن التَّسكين، فقد أجاز الوجهين، بدليل قوله – السَّابق -: "... والأوَّلُ أكثرُ وأعرفُ" (سيبويه، 1988). وعليه فقط نسبَ الزَّمخشري كلامًا لسيبويه وهو ليس له، أي: ليس لسيبويه.

2- قول أنَّ الحركةَ الإعرابيّةَ لا يسوغ طرحها إلاّ في ضرورة الشِّعر، هذا كلام غير صحيح؛ لأنَّ الضَّمائرَ مبنية تلتزم حركة واحدة في الرَّفعِ، والنَّصبِ، والجرّ.

وعلى الرَّغم من جواز يونس بن حبيب وسيبويه قول: "**أعطيتُكُمْهَا**" بتسكين الميم. فإنَّ ابنَ مالك أوجب الضمّ (انظر ابن مالك، 2001).

والرَّاجح عندي في هذه المسألة ما يلي:

1- استحسان الوصل بالحركة المماثلة لسابقتها من باب تنغيم اللفظة، ويحسن ذلك في القرآن الكريم ولا سيّما من أجل التّنغيم الصوتي، مثل قوله تعالى: ﴿ **فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ** ﴾ **[البقرة:137]**، وقوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ** ﴾ **[الأنفال:44]**، وقوله تعالى: ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ** ﴾ **[هود:28]**.

2- استحسان تغيّر الحركة بالتّسكين من أجل التّخفيف؛ لتجنُّب توالي الحركات المماثلة. ويحسن هذا النَّوع في الشِّعر والنَّثر، والأفضل فيهما اللجوء إلى التّخفيف.

وعليه فكلا الوجهين جائز عندي.

11- "أيّ" الموصولة إذا أُضيفت وحُذف صدر صلتها تكون مبنية على الضمِّ أو تكون معربة:

جَعَلَ يونسُ بن حبيب قولك: اضربْ أيُّهم أفضلُ، بمنزلة: أشهدُ إنَّك لَرسولُ الله – عزَّ وجلَّ –، ويكون الفعل "اضربْ" معلقًا عن العمل (سيبويه، 1988).

وأمَّا **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ هذا فكان **معارضًا** له، إذْ قال: "وأمَّا قولُ يونس فلا يشبه: أشهدُ إنَّك لمنطلق" (سيبويه، 1988).

مناقشة حجج الفريقين:

فحُجَّة يونس بن حبيب: جعل يونس "أيّ" معربة لا مبنية، وأخرجها من **الموصولة** إلى **الاستفهامية**. كما أنَّه علّق الفعلَ "لأضربَنَّ" عن العمل، فشبّهه بأفعال القلوب الّتي يجوز إلغاء عملها.

ونصَّ سيبويه على التَّعليق في أفعال القلوب (انظر سيبويه، 1988)، ومن ذلك: المانع كون أحد المفعولين اسم استفهام، مثل قوله تعالى: ﴿ **لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى** ﴾ **[الكهف:12]**، فـ"أي": اسم استفهام مبني على الضمِّ في محل رفع مبتدأ. وخبره: "أحصى" بضمة مقدّرة على الألف، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي "نعلم". ونحو: علمتُ أيّهم قام (السُّيوطي، 1998).

ونحا يونسُ بن حبيب هذا المنحى في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾ **[مريم:59]**، إذْ قال: "لنزعنَّ بمنزلة الأفعال الّتي تُلغى، فرفْعُ "أيُّهم" بالابتداء" (النّحاس، 2011).

والصحيح أنْ يستعملَ مصطلحَ التّعليق لا الإلغاء؛ لأنَّ ثمّة فرقًا بينهما وهو: أنَّ **الإلغاء** هو "ترْك العمل لغير مانع لفظًا أو مَحَلًا... **والتّعليق:** هو ترْك العمل في اللفظ، لا في التّقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنَّصب؛ لأنَّ محلَّها نصبٌ" (انظر السُّيوطي، 1998).

وكانت حُجّته لتعليل رأيه هي: أنَّه كما لم يعد "أشهد" إلى "أنَّك" إذْ صار الفعل معلقًا عن العمل، فكذلك لم يُعدّ "اضرب" إلى "أيّ" (الفارسي، 1992). وعليه أنَّ "أيُّهم" مرفوع بالابتداء، و"أفضل" خبره، ويكون "أيُّهم" استفهامًا، والفعل "لأضربَنَّ" يعلّق عن العمل في "أيُّهم"؛ فينزل هذا الفعل المؤثر منزلَةَ أفعال القلوب، نحو: "علمت أيُّهم في الدَّار" (ابن الأنباري، 1993).

ولعلَّ الفرقَ بين "أيّ" الاستفهامية، و"أيّ" الموصولة يكمن في أنَّ "أيّ" الاستفهامية لا يعمل فيها الفعل الّذي قبلها، كما أنَّ أسماء الاستفهام وأسماء الشَّرط يعود عدم عَمَل الفعل الّذي قبلها فيها إلى أنَّها لها صدْر الكلام. في حين أنَّ "أيّ" الموصولة لا يعمل فيها إلاّ **عاملٌ مستقبلٌ مُتَقَدِّمٌ** عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** ﴾ **[مريم:59]** (الدّقر، 1975، وابن هشام، 2004، أ).

ولعلّ من هذا الباب، مالَ يونس والخليل – رأيه فيما يلي من الحديث بعد حُجَّة سيبويه - إلى الاستفهامية خشية العامل المتقدِّم. الذي **أميل** إليه ميلًا شديدًا هو عَمَل الفعل في "أي"؛ لأنَّ المعنى يتّجه في الآية الكريمة، وفي مثال يونس في بداية المسألة إلى المفعولية لا إلى الابتداء؛ لأنّني لا أرى أيّ حُجّة في تعليق الفعل "اضربْ" ونحوه، عن العمل في الغالب الأعم.

ولعلّ المحدّدَ الرئيسَ من وجهة نظري يعودُ إلى المعنى، وذلك نحو: سلْ أيُّهم قام، برفع "أيّ" على الاستفهامية؛ فالمعنى: "سلْ النَّاس عمّن قام. وتكون "أي" موصولة في نحو: سلْ أيُّهم قام (وأميل إلى أنّهم بالنَّصب لا بالبناء)، وذلك بنصبها، والفعل ليس معلّقًا، ويكون المعنى: سلْ القائم (السامرائي، 2000). وعليه عاد الأمر إلى أثر المعنى في توجيه الإعراب.

واحتجَّ الفارسيُّ **(ت 377هـ)** على مذهب يونس، ولا سيّما بقياسه، إذْ قال: "إنْ قلت: "اضربْ أيّهم" لا يشبه "إنَّك لَزَيْدٌ"؛ لأنَّ لام الابتداء، وتقديره أنْ يقع قبل "إنَّ"، وإنَّما أُخّر إلى الخبر لئلا يجتمع مع "إنَّ" في موضع واحد، وإذا كان التّقديرُ باللّام قبل "إنَّ" حجز اللّام الفعل أنْ يصل إلى "إنَّ" وليس ذلك في "اضربْ"، ومع ذلك فإنَّ "اضرب" ليست من الأفعال الّتي تعلق، وإنَّما الّذي يعلّق من الأفعال ما يلغى، نحو: "عَلِمْتُ"؛ لأنَّ الإلغاءَ فيه أشدّ من التّعليق؛ لأنَّها إذا أُلغيت لم تعمل في لفظ شيء ولا موضعه، وإذا عُلقت عملت في موضع الجملة.

فأمَّا "أشْهَدُ" فقد عُلق؛ لأنَّه قد شابه "عَلِمْتُ وظَنَنْتُ" في أنَّه غيرُ مؤثرٍ، كما أنَّ هذين وبابها غير مؤثرين وهو علم مثل: "عَلِمْتُ"، وقد استعمل استعمال القسم كما استعمل هذين استعمالها في قولك: عَلِمْتُ لينطَلِقَنَّ، وكقوله تعالى: ﴿ **وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ** ﴾ **[فصلت:48]**، فكذلك تقول: أشْهَدُ لينطَلِقَنَّ..." (الفارسي، 1992).

واحتجَّ كذلك الأعلمُ الشَّنتمري **(ت 476هـ)** على مذهب يونس، إذْ قال: "وهذا القول ضعيف – قصدَ قول يونس -، وإنَّما تعلّق أفعال القلوب على الاستفهام كقولك: انظر أيّهم في الدّار؟ واعرفْ أزيدٌ في الدّار أم عمرٌو؟" (الأعلم الشَّنتمري، 1999).

وأجاز يونس التّعليق في غير أفعال القلوب، نحو: اضربْ أو اقتلْ: أيّهم أفضل؛ كما جاز في أفعال القلوب (الرَّضي، 1996)، ثمّ ردَّ الرَّضي عليه واختار رأي الخليل، إذْ قال: "وليس بشيء؛ لأنَّ المعلِّق يجب أنه في صدْر جملة، والمنصوب بنحو: اضربْ واقتلْ، لا يكون جملة، والمعلِّق إمَّا استفهام، أو نفي، أو لام الابتداء، و"أي" بعد: اضربْ واقتلْ، لا تكون استفهامية، إذْ لا معنى لها إلاّ على وجه الحكاية، كما قال الخليل، بل هي موصولة بعده" (الرَّضي، 1996). وكلامه في الجزء الأوّل صحيح، بَيْد أنَّه في الجزء الثّانيّ في تبنّيه رأي الخليل فيه نظر، وسأبيّن رأيي عند حديثي عن رأي الخليل فيما يلي من الحديث بعد حُجَّة سيبويه.

وحُجَّة سيبويه:

حُجَّة سيبويه والبصريين – باستثناء يونس؛ لأنَّه من البصريين - هي: "ذهب **البصريون** إلى أنَّه **مبني على الضم**، وأجمعوا على أنَّه إذا ذُكر العائد أنَّه مُعْرَبٌ، نحو قولهم: "لأضربَنَّ أيَّهُمْ **هو** أفْضَلُ"..." (انظر سيبويه، 1988، وابن الأنباري، 1993). وبهذا يجوز لك أنْ تقول: يعجبني **أيُّهُمْ** قائمٌ، ورأيت **أيُّهُمْ** قائمٌ، ومررت **بأيُّهُمْ** قائمٌ (ابن عقيل، 2004).

وعليه فسيبويه أجاز بناء "أيّ" على الضمِّ في حال إذا أُضيفت، وذُكر صدْر صلتها (العائد) وهو الضَّمير المحذوف الواقع موقع الابتداء.

وقال النّحاس: "وما علمت أنَّ أحدًا من النَّحْويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه في هذا" (النّحاس، 2011).

وبهذا لم يقف الأمر عند الاختلاف بين يونس، وسيبويه، بل تعدّاه إلى البصريين والكوفيين؛ فذهب **الكوفيون** إلى أنَّ "أيّهم" إذا كان بمعنى "الّذي" وحُذف العائد من الصّلة **مُعْرَبٌ**، نحو قولهم: "لأضربَنَّ أيَّهُمْ أفْضَلُ"..." (انظر ابن الأنباري، 1993). أمَّا حُجّة البصريين فقد ذكرتها مع حجّة سيبويه في الفِقرة السّابقة.

وكان **للخليل** رأيٌ آخر مخالف ليونس وسيبويه وجمهور البصريين والكوفيين، بَيْد أنَّه يقترب بعض الشيء من رأي يونس:

ذهب الخليل في قول: اضربْ أيُّهم أفضلُ، أنَّه على تقدير: اضربْ الذي يقال له: أيُّهُمْ أفضل. فـ "أيُّهم" مرفوع بالابتداء، و"أفضل" خبره، وبذلك جعل - "أيُّهم" - **استفهامًا**، وحمله على الحكاية بعد تقدير في الكلام (انظر سيبويه، 1988). ورأيه هذا فيه نظر؛ من حيث إنَّه اعتمدَ التأويلَ، والتَّأويلُ لا يكون إلاّ للضرورة، وفيه كذلك تكلف.

وذكرَ ابن عقيل **(ت 769هـ)** أربعة أحوال لـ "أيّ"، ثلاثة منها معربة، وواحدة اختُلف فيها بين الإعراب والبناء، وهي (ابن عقيل، 2004):

1- أنْ تضاف، ويُذْكَر صدْرُ صِلتها (عائدها)، نحو: يعجبني **أيُّهُمْ هو** قائمٌ.

2- ألاّ تضاف، ولا يُذْكَرَ صدْرُ صِلتها، نحو: يعجبني **أيٌّ** قائمٌ.

3- ألاّ تضاف، ويُذْكَر صدْرُ صِلتها، نحو: يعجبني **أيٌّ هو** قائمٌ.

فهذه الأحوال الثلاثة تكون "أيّ" **معربة** بالحركات الإعرابيّة في الرَّفع، والنَّصب، والجرَّ.

وكذلك: أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم، وكذا: أيٌّ هو قائم، وأيًّا هو قائم، وأيٍّ هو قائم.

4- أنْ تضافَ ويُحذَف صدْرُ الصّلة (المبتدأ)، نحو: يعجبني **أيُّهُمْ** قائمٌ. فهذه الحالة تُبْنَى على الضمِّ، وكذلك في جميع حالات الإعراب رفعًا، ونصبًا، وجرًّا.

ولعلّ المغزى من ذكْري هذه الأحوال أنَّ أيًّا إنْ كانت قابلة أنْ تكون معربة في ثلاثة أحوال. ما المانع من قبولها له في الحالة الرَّابعة، ولا سيّما أنَّها مشتقة من الثَّلاثة الأولى؟ والأصل تيسير النَّحو لا تعقيده ضمن ضوابط معينة، والبُعد عن التأويلات البعيدة، والزّائدة، والمرهقة لمتعلمي اللغة العربيّة، فكأنّ الشخصَ يعيشُ في صراع في ظلّ مماحكات النَّحْويين. كما أنَّ من متعلمي اللغة العربيّة أشخاصًا ليسوا من ناطقي العربيّة، فهم ناطقون بغيرها.

والرَّاجح عندي في هذه المسألة: جواز الوجهين، ولكنّني **أميل** إلى أنْ تكون "أي" هنا معربة، حملًا على جعْلها معربة إذا ذُكر العائد (انظر ابن الأنباري، 1993، وابن عقيل، 2004)، والحالات الثَّلاثة الأخرى الّتي أشرتُ إليها قبل قليل، فهذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّها في كلتا الحالتين: البناء والإعراب، تكون مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أي: في البناء نقول: مبنية على الضمِّ في محل رفع أو نصب أو جرّ. ومن جهة ثالثة سهولة التّصرف بها وهي معربة، أي: تقبل الحركات في جميع أحوال الإعراب، وعليه فالّذي يقبلُ الحركات أولى ممَّا لا يقبلها.

12- أحوال العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيرُه يكون على الرَّفع على الأصل أو يكون على الحكاية:

قال يونس بن حبيب: "إذا قال رجلٌ: رأيتُ زيدًا وعمرًا، أو زيدًا وأخاه، أو زيدًا أخا عمرو، فالرَّفعُ يَردُّه إلى القياس. والأصل إذا جاوز الواحدَ، كما تُرَدّ: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، إلى الأصل" (سيبويه، 1988).

فحُجَّة يونس: منعَ يونسُ بن حبيب الحكايةَ في العَلَمِ إنْ عَطَفنا أحد الاسمين على الآخر، وعليه يبطل الحكاية في نحو قولنا: رأيتُ زيدًا وعمرًا. وعليه فقد ردَّ يونس الرَّفع إلى الأصل والقياس، كما يرد: ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ، إلى الأصل (القياس).

وبهذا فإنْ مَنَعَ يونسُ بن حبيب ذلك، بَيْد أنَّ غيرَه مِن العربِ قد أجازه، واستحسنه سيبويه - سيتّضح في الحديث التَّالي –.

واعترض سيبويه على ما ذهب إليه يونس بن حبيب في منْعه الحكاية في العَلم المعطوف، وقوّى حُجَّته بما أورده من كلام العرب، وهي:

وحُجَّة سيبويه: قال سيبويه: "أمَّا ناسٌ فإنَّهم قاسوه فقالوا: تقول: مَنْ أخو زيد وعمرٌو، ومَنْ عمرًا وأخا زيدٍ، تُتْبِعُ الكلامَ بَعضه بعضًا. وهذا حسن - استحسان سيبويه-. فإذا قالوا: مَنْ عمرًا ومَنْ أخو زيدٍ، رفعوا أخا زيدٍ؛ لأنَّه قد انقَطعَ مِنَ الأوَّل بمَنِ الثّاني الّذي مع الأخ، فكأنّك قلت: مَنْ أخو زيدٍ؟ كما أنَّك تقول: تَبًّا له ووَيلًا؛ وتَبًّا له ووَيْلٌ له" (سيبويه، 1988).

وبهذا قد ذكرَ سيبويه أنَّ قومًا من العرب قد "قاسُوا وأتْبعوا الثَّاني الأوَّلَ، يعني أنَّهم حَكَوا، لكنّهم عدّوا الأوَّلَ، فإنْ كان ممَّا يُحَكَّى حَكَوه، وحَكَوا معه الثَّاني، سواء كان ممَّا يُحْكى أولًا، فيقولون في مَنْ قال رأيتُ زيدًا وأخاك: مَنْ زيدًا وأخاكَ؟ فأتبعوا أخاك في الحكاية، وإنْ كان لا يُحْكَى وحده. وإنْ كان

الأوّل ممَّا لا يُحْكَى تركوا الحكاية، وأتبعوا الثاني الأوّلَ في تَرْك الحكاية، وإنْ كان ممَّا يُحْكَى وحدَه فيقولون في مَنْ قال: رأيتُ أخاك زيدًا: مَنْ أخوك وزيدُ" (الشاطبي، 2007).

وعليه يقال لِمَنْ قال رأيتُ زيدًا وأباه: مَنْ زيدًا وأباه؟ ومَنْ قال رأيتُ أخَا زيدٍ وعَمْرًا: مَنْ أخا زيدٍ وعَمْرًا؟ (الأشموني، 1955).

13- عِلة مَنْ صرف هِنْدًا:

قال يونس بن حبيب: "مَنْ صرف هِنْدًا قال: هذه هِنْدٌ بِنْتُ زيدٍ، فنوّن هِنْدًا؛ لأنَّ هذا موضع لا يَتغيَّر فيه السّاكن، ولم تُدرِكه عِلّة. وهكذا سمعناه من العرب" (سيبويه، 1988).

وقال سيبويه: "وسائرُ تنوين الأسماء يحرّك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنَّهما ساكنان يَلتقيان فيحرّك الأوّل كما يحرّك المسَكَّن (الساكن) في الأمر والنَّهي. وذلك قولك: هذه هِنْدٌ امرأةُ زيدٍ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمرٍو، وهذا عمرٌو الطويلُ، إلاَّ أنَّ الأوّل حُذف منه التَّنوين لِمَا ذكرتُ – المقصود سيبويه بقوله -. وهم ممَّا يحذفون الأكثر في كلامهم" (سيبويه، 1988).

وكان موقف سيبويه من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ **معارضًا** له، بَيْد أنَّه اتّفق معه في جزئية اجتماع السّاكنين.

ومن جوانب الاختلاف: الاختلاف في طبيعة المثال، إذْ اتّجه سيبويه إلى الاسم المنوّن إذا وليه ألف موصولة. في حين أنَّ مثالَ يونس مختلفٌ عنه، الّذي اتّجه به نحو عدم حدوث التّغيير في السّاكن في صرف الممنوع من الصَّرف (ويجوز الوجهان في نحو: هند).

وقوّى يونس رأيه بنفسه في موضع آخر في كتاب سيبويه، إذْ قال: "إنَّها لغةٌ كثيرة في العرب جيّدة" (سيبويه، 1988).

ولعلَّ سيبويه مضطربٌ من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ، إذْ به في موضع آخر في كتابه رأى أنَّ العرب قد تركوا التّنوين؛ لأنَّهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لَمَّا كثُر في كلامهم، فيقولون: هذه **هِنْدُ** بنتُ عبد الله في مَنْ صرف (سيبويه، 1988). ثمّ وجَّه التّنوين في "هند"، إذْ رأى أنَّه على الحذف؛ لالتقاء السّاكنين ولم يكن بمنزلة اسمٍ واحدٍ في قول: هذه **هِنْدٌ** بنتُ فلانٍ (سيبويه، 1988).

وثمّة رأي آخر وهو لأبي عمرو، إذْ قال: "هذه هِنْدُ بِنْتُ عبدِ الله في مَنْ صرف. وقال: لَمَّا كثُر في كلامهم حذفوه كما حذفوا "لا أدْرِ"، و"لمْ يَكُ"، و"لم أُبَلْ"، و"خُذْ"، و"كُلْ"، وأشباه ذلك، وهو كثير" (سيبويه، 1988).

ورأى سيبويه أنَّه "ينبغي لِمَنْ قال بقول أبي عمرو أنْ يقول: هذا فُلانُ بنُ فُلانٍ؛ لأنَّه كناية عن الأسماء الّتي هي علاماتٌ غالبة؛ فأُجريت مجراها" (سيبويه، 1988).

وقوّى ابن جنّي رأي أبي عمرو إذْ قال: "... فتركهم – قصد العرب – التّنوين في "هند" وهي مصروفة ولا ساكنين هناك، يدلُّ على أنَّهم إنَّما حذفوا التّنوين؛ لكثرة الاستعمال لا لالتقاء السّاكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء" (ابن جنّي، 1993).

وقال الأعلم الشَّنتمري: "وذلك قولك: "هذا زيدُ بْنُ عمرٍو" وما أشبهه. اختلفوا في السَّبب حَسن حذف التّنوين في هذا. فكان سيبويه يذهب إلى أنَّ السَّببَ فيه كثرته في الكلام واجتماع السَّاكنين. وكان يونسُ يذهبُ إلى أنَّ العلّةَ اجتماعُ السَّاكنين ولم يذكر غير ذلك. وكان أبو عمرو يذهب إلى كثرته في الكلام، فيجوز على مذهبه: "هذه هِنْدُ بنتُ عبدِ الله"، في مَنْ صرف "هِنْدًا" فيحذف؛ لكثرته في كلامهم لاجتماع السَّاكنين كما حذفوا: "لا أدرِ"، و"لم أُبَلْ" وأشباه ذلك كثيرة" (الأعلم الشَّنتمري، 1999).

وألاحظُ أنَّ يونسَ في قوله السَّابق أجاز صرف هِنْدًا، في حين أنَّ أبا عمرٍو أجاز تخفيف التّنوين في مَنْ صرف "هِنْدًا".

14- التّنوين أو التّخفيف (حذف التّنوين) في الأسماء الغالبة (الأعلام):

رأى يونس بن حبيب أنَّ نحو قولك: **زيد** ابنُ زَيْدكَ. **لا ينوّن**، أي يقول: زيدُ (سيبويه، 1988).

ورأى سيبويه والخليل أنَّ نحو قولك: **زيد** ابنُ زَيْدكَ. **ينوّن**، أي يقولا: زيد«(سيبويه، 1988).

فقال الخليل في: **زيدٌ** ابنُ زَيْدكَ (بالتَّنوين): "هذا زيدٌ ابنُ زيدِك، وهو القياس وهو بمنزلة: هذا زيدٌ ابنُ أخيك؛ لأنَّ زَيْدًا إنَّما صار ههنا معرفةً بالضَّمير الّذي فيه، كما صار الأخُ معرفةً به" (سيبويه، 1988).

وواضح ممَّا سبق أنَّ **موقف سيبويه** من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ كان **معارضًا** له، فيما كان بعد الاسم ساكنٌ ككلمة ابن. وقال: "ألاَ ترى أنَّك لو قلت: هذا زيدُ رجُلٍ صار نكرة، فليس بالعَلَم الغالب؛ لأنَّ ما بعده غَيَّره، وصار يكون معرفةً ونكرةً به" (سيبويه، 1988).

وتبعَه في ذلك المُبَرِّدُ، إذْ قال: "ولو قلت: هذا زيدٌ ابنُ أخيك لم يكن في "زيد" إلاَّ التّنوين؛ لأنَّ قولك: "ابن أخيك" ليس بعَلَم، ولأنَّك إنَّما تحذف التّنوين من العَلَم إذا كان منسوبًا إلى عَلَم مِثْله" (المُبَرِّد، 1994).

في حين قد **اتفق يونس وسيبويه** في نحو قولك: "هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو" (سيبويه، 1988). إذْ قال سيبويه: "لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في الكلام ككثرة ابْن في هذا الموضع، وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يُحمل على الشّاذّ، ولكنّه يُجْرَى على بابه حتَّى تَعلم أنَّ العرب قد قالت غير ذلك. وكذلك تقول العربُ، ينوّنون..." (سيبويه، 1988). وتبعهما في ذلك المُبَرِّدُ، إذْ قال: "ولو قلت: هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو لم يكن إلاّ التّنوين؛ لأنَّه ليس ممَّا كثُر، فَحُذِف، ولا التقى ساكنان" (المُبَرِّد، 1994).

وعلّلَ السِّيرافيُّ وجهَ اعتمادِ سيبويه التّنوين في نحو: هذا زيدٌ ابنُ أخيك، وزيدٌ الطويلُ، وزيدٌ ابنُ عمرك، إذْ قال: "والاختيار في ذلك كلّه التّنوين؛ لأنَّه لم يكثر. ويجوز فيه حَذْف التّنوين؛ لالتقاء السَّاكنين وليس ذلك بالمختار. وجوازه كجواز ما روي في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ **[الإخلاص:1 - 2]**" (السِّيرافي، 2008)، أي في قراءة: أحدُ (بالتّخفيف).

وقَوْل السّيرافي – السَّابق -: وليس ذلك بالمختار. فيه نظر، ولا سيّما من ورود غير قراءة قرآنية دون التّنوين، كما سيظهر في الفِقرة التّالية.

تحدَّثَ ابنُ عُصفور عن علّة التّنوين أو التّخفيف (حذف التّنوين)، إذْ قال: "وأمَّا حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين فمِن النّاس مَنْ جعله ضرورة، ومنهم مَنْ أجازه في فصيح الكلام، وهو الصّحيح. وقد قُرئ قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ **[الإخلاص:1 - 2]**، بحذف التّنوين – أي: **أحدُ** (بالتّخفيف) -. وقرأ عمرو بن عقيل – لم أعثر على تاريخ وفاته - قوله تعالى: ﴿ **وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ** ﴾ **[يس:40]**. بحذف التّنوين من "سابق"، فسئل عن ذلك فقال: لو نوَّنتُه لكان أوزن، يريد: أثقل. وكان عمرو بن عقيل فصيحًا. وقد حمل على ذلك أبو عمرو قوله تعالى: ﴿ **عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ** ﴾ **[التوبة:30]** – أي: **عزيزُ في مَنْ خفف** -. فجعل "عزيزًا" عربيًا وحُذِف منه التّنوين لالتقاء السَّاكنين" (ابن عُصفور، 1998، أ).

والزَّاجي عندي أنَّ العَلمَ نوعٌ من أنواع المعارف، فالأصل والقياس أنْ يكون دون التّنوين؛ لأنَّ التّنوينَ للنّكرة.

15- الاسم المنقوص المستحق لمنع الصَّرف (في الجمع في صيغة منتهى الجموع) العَلم وغير العَلم يكون محذوفَ الياء في الرَّفع والجرّ أو إثباتها:

ذهب يونس بن حبيب إلى **إثبات** ياء الاسم المنقوص في العَلم وغير العَلم الَّتي تُحذف في الرَّفع والجرّ، في نحو تسمية الرَّجل بـ: "قاضٍ" وجوارٍ" ونحو: "أُعَيْمٍ". إذْ كان يقول في ذلك: هذا جَوارِي قد جاء، ومررتُ بِجَوَارِي قبلُ (انظر سيبويه، 1988).

وقال يونس للمرأة تُسَمَّى بقاضٍ: "مررتُ بقاضِيَ قبلُ، ومررتُ بأُعَيْمِيَ منك" (سيبويه، 1988).

وأمَّا موقف سيبويه من رأي يونس بن حبيب النَّحْويّ فكان **معارضًا** له، إذْ ذهب إلى أنَّ ياء الاسم المنقوص في العَلم وغير العَلم تُحذف في الرَّفع والجرّ، فتقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ. فينوّن في غير العَلَم. إذْ قال في باب "**ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو الّتي الياءات والواوات منهنّ لامات**": "اعلمْ أنَّ كلَّ شيء كانت لامُه ياءً أو واوًا، ثمّ كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنَّها تَعتلُّ وتُحذَف في حال التّنوين، واوًا كانت أو ياءً، وتَلزمها كسرة قبلها أبدًا، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سَواءً" (سيبويه، 1988).

وعليه كان يونس "ينظر إلى كلّ شيء - نحو: جوارٍ وما شابه - من هذا إذا معرفة كيف حالُ نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم يَصرف، يقول: هذا جَوارِي قد جاء، ومررتُ بِجَوَارِي قبلُ" (سيبويه، 1988).

وكان الخليلُ حادًا في الرَّد على رأي يونس، فخطأه إذْ قال: "هذا خطأٌ لو كان من شأنهم أنْ يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خُلقاءَ أنْ يُلْزِموه الرَّفع والجرّ، إذْ صار عندهم بمنزلة غير المعتلّ في موضع الجرّ، ولكانوا خُلقاء أنْ ينصبوها في النّكرة إذا كانت في موضع الجرّ، فيقولوا: مررتُ بجَوارِيَ قبلُ؛ لأنَّ تَرْكَ التّنوينِ في ذا الاسم في المعرفة والنّكرة على حالٍ واحدة" (سيبويه، 1988).

وكان الخليلُ كذلك حادًا في الرَّد على رأي يونس في نحو تسمية المرأة بـ"قاضٍ"، إذْ قال: "لو قالوا هذا لكانوا خُلقاءَ أنْ يُلْزِموها الجرّ والرَّفع، كما قالوا حين اضطُرّوا في الشِّعر فأجرَوْه على الأصل" (سيبويه، 1988). ولعلّ الخليلَ استعملَ صيغةَ الجمعِ بأنَّه قد قصدَ يونس ومَنْ تبعه من النَّحْويين.

ويقوي مَذهبُ يونس اتّفاقَ عيسى بن عمر والكسائي معه، إذْ كانوا – الأسماء الثلاثة- يثبتون الياء ساكنة في الرَّفع ومفتوحة في الجرَّ كما في النَّصب (ابن هشام، 2004، أ).

ويقوي مذهبهم ولا سيّما في النَّصب إذْ تظهر الفتحة من غير تنوين، نحو: رأيتُ جواريَ. ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ** ﴾ **[سبأ:18]** (الأزهري، 2000). وعلّلَ الأزهريُّ **(ت 905هـ)** سببَ ذلك إذْ قال: "إنَّ في آخر نحو: "جوارٍ" مزيد ثقل؛ لأنه ياء في آخر اسم لا ينصرف. فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة، تطرق إليها التّغيير، وأمكن فيه التّخفيف بالحذف مع التّعويض، فخفف بحذف الياء، وعوّض عنها بالتّنوين؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع، وقدّر إعرابه رفعًا وجرًّا، واستثقالًا للضّمّة والفتحة النَّائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها، ولم يخفف في النَّصب؛ لعدم الثّقل، ولا مع الألف واللام والإضافة؛ لعدم التّمكن من التّعويض؛ لأنَّ التّنوينَ لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة" (الأزهري، 2000).

ويقوي مذهبه هو ومَنْ اتّفق معه ما ورد عن العرب، ومن ذلك:

قول الفرزدق **(ت 110هـ)** – لم أعثر عليه في ديوانه- (الرَّضي، 1996):

فَلَو كَانَ عبدُ الله مَوْلَى هَجوتُه ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِيَا

الشَّاهد فيه: حيث عامل الاسم المنقوص "**مَوَالِيَا**" الممنوع من الصرَّف، وهو غير العلم في حالة الجرّ معاملة الاسم الصحيح؛ فأثبت الياء وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة (ابن هشام، 2004، أ). بَيْد أنَّ سيبويه قد حَمَلَ هذا البيت ونحو على الضرورة (سيبويه، 1988).

وإثبات الياء في الاسم المنقوص في الرَّفع والجرّ حسنٌ عندي، إذْ أذهبُ في هذه المسألة مذهب يونس بن حبيب ومَنْ تبعه من النَّحْويين. ولذلك أرى أنْ يكون إعراب الاسم المنقوص بالحركات المقدّرة رفعًا ونصبًا وجرًا ويجوز في النَّصب بالحركة الظاهرة نحو: رأيتُ قاضيًا. وذلك حملًا على إعراب الاسم المقصور، وإعراب الفعل المضارع المعتل الآخر بالحركات المقدّرة، وعليه فمِن باب أولى أنْ يُحمل الاسم المنقوص عليهما.

خاتمة

في نهاية مطاف هذا البحث الَّذي تجلى بالوقوف عند إبراز مواقف سيبويه المعارضة من آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة في "**الكتاب**"، ولا سيّما ما يثري هذا البحث أنَّ كلا العالمَيْن من البصريين. **ومن أبرز النَّتائج الّتي توصّلتُ إليها في هذا البحث:**

1- تعدّدت أنواع المعارضة فلم يقف الإشكال بين يونس بن حبيب وسيبويه فحسب، بل تعداه إلى البصريين والكوفيين.

2- ورود رأيين ليونس بن حبيب في المسألة نفسها، أي: لعلّ اختيارَ يونس بن حبيب لرأي ثانٍ له يجعلني أسأل: هل عَدَلَ يونس بن حبيب عن رأيه الأوَّل؟ ولا سيّما إذا اتجهنا إلى أنَّ عدولَه عن رأيه الأوَّل واختياره لرأيه الثَّاني، هل كان هذا بفعل التَّأثير المذهبيّ؟ أي: تأثير مذهب البصريين عليه. وكان هذا الأمر في المسألة الثانية في تضاعيف هذا البحث.

3- كان يخرج يونس بن حبيب عن المذهب البصري الّذي ينتمي له، فأحيانًا اتّفق مع رأي الكوفيين واختلف مع البصريين وبذلك قد حصلَ التّصادمَ في الموقف بين سيبويه ويونس بن حبيب في المذهب النَّحْوي الواحد.

4- مع أنَّ سيبويه كان يعترض على رأي من آراء يونس بن حبيب، نحو: وجود فاعلين لفعل واحد، بَيْد أنَّه كانَ يعلّلُ وجهَ اختيارِ يونس بن حبيب. وأحيانًا مع اعتراضه يعطي توجيهًا آخر، أي: يسوغ رأي يونس على وجه آخر غير ما ذهب إليه يونس.

5- قوّة آراء يونس بن حبيب بدليل أنَّه على الرَّغم من عدم قبول سيبويه لرأي ما ليونس نحو: إثبات ياء الإضافة مع النّداء، فقد نسب سيبويه هذا الإثبات إلى لغة من لغات العرب.

6- ظاهرة التخطئة: لعلَّ هذه الظاهرةَ من وجهة نظري مقلقةٌ، ولا سيّما وجودها مع بداية نشأة النَّحو العربيّ، فكأنَّ اللغةَ ليستْ إنسانية ولا تتمتع بالمرونة فكأنَّها قانونٌ أو مسألة حسابية لا تحتمل وجهًا آخر؛ **فالخليل** – على سبيل المثال لا الحصر - إذْ خطّأ مَنْ يلحق ألف النُّدبة للصِّفة، كما ظهر في تضاعيف هذا البحث. وهو من مؤسسي النَّحو العربيّ. وهذه الظَّاهرة لم تقف عند مسائل النَّحو العربيّ فحسب، بل دقّت ناقوس الخطر في القراءات القرآنيّة المتواترة.

7- نظرية الأصل والفرع: الحمل على الأصل؛ فالأصل في نحو: تمييز "كم" الخبرية أنْ يكون مجرورًا من حيث الوظيفة النَّحْويّة. والأصل أولى من الفرع.

8- أثر المعنى: انصاعَ النَّحويون البصريون – كما في تضاعيف البحث - لتركيب الجملة، ونسوا دور المعنى. ومن الأمثلة على ذلك: فـ "كم" الخبرية تتطلّب معنى التّكثير، في حين أنَّ "كم" الاستفهامية السؤال فيها عن عدد. وعليه للمعنى دورٌ في بيان معنى التّكثير. كما أنَّ المتكلمَ سيضطرُّ إلى التَّأويل، نحو: كم بها **رجلٍ** مصابٍ، أي: كم رجلٍ. وهذا بغنى عنه. وعليه عاد الأمرُ إلى أثر المعنى في توجيه الإعراب في بعض المسائل.

وأرجو أنْ أكون قد وفّقتُ في هذا البحث بالوقوف عند آراء يونس بن حبيب النَّحْويّة وإبراز المواقف المعارضة لسيبويه منها. وأتمنى من الله – عزَّ وجلَّ – التَّوفيق والنّجاح في خدمة اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم.

الحديث النَّبويّ الشَّريف.

الأزهري، خ. (2000) شرح التصريح على التوضيح، ط1، (تحقيق: محمَّد باسل عيون السّود)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص248. ج1، ص110. ج2، ص319 (مرّتين).

الأشموني، ع. (1955) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، (حقَّقه: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد)، بيروت: دار الكتاب العربي. ج2، ص455. ج2، ص456 (ثلاث مرّات). ج3، ص643.

الأعلم الشنتمري، ي. (1999) النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتَبْيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، (دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب) المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ج2، ص293. ج3، ص61.

ابن الأنباري (أو الأنباري)، ع. (1993) الإنصاف في مسائل الخلاف، (تحقيق: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد)، صيدا: المكتبة العصرية. انظر، ج1، ص364 – 365. انظر، ج1، ص365. انظر، ج1، ص364 - 365. ج1، ص365. انظر، ج1، ص303 – 309، وانظر فيه حُجَجَ الطَّرفين. ج1، ص306. ج2، ص711. ج2، ص710. انظر، ج2، ص709 – 710، وانظر فيه مناقشة حُجج الطَّرفين، ج2، ص709 - 716. انظر، ج2، ص710.

ابن الأنباري، ع. (1998) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار الفكر العربي،، 1418هـ- 1998م. انظر، ص60- 65.

جِرَان العَوْد، ع. (2000) الدِّيوان (برواية أبي سعيد السكري)، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية. ص52.

ابن جنّي، ع. (2008) الخصائص، ط3، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص353. ج2، ص377.

ابن جنّي، ع. (1993) سر صناعة الإعراب، ط2، (دراسة تحقيق: حسن هنداوي)، دمشق: دار القلم. ج2، ص527.

ابن خروف، ع. (1998) شرح جُمل الزجاجي (من الأوّل حتى نهاية باب المخاطبة)، ط1، (تحقيق ودراسة: سلوى محمَّد عرب)، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي. ج2، ص782 (مرّتين).
الدّقر، ع. (1975) معجم النحو، ط1، (بإشراف: أحمد عبيد)، مطبعة محمَّد هاشم الكتبي. ص78 - 79.
ذو الرُّمة، غ. (1995) الديوان، ط1، (تحقيق: أحمد حسن بسج)، بيروت: دار الكتب العلمية. ص80.
الرَّضي، م. (1996) شرح الرضي على الكافية، ط2، (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس. ج2، ص20. ج2، ص304. ج2، ص223 – 224. ج1، ص422. ج1، ص422 (ثلاث مرّات). ج3، ص63 (مرّتين). ج1، ص152.
الرُّمّاني، ع. (1998) شرح كتاب سيبويه، (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، (تحقيق وموازنة: الطالب سيف بن عبد الرحمن العريفي)، أطروحة دكتوراه، الرياض: جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية. ص432.
الرُّمّاني، ع. (1995) شرح كتاب سيبويه، (تحقيق ودراسة: الطالب محمَّد إبراهيم يوسف شيبة)، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى. ج2، ص561.
رؤبة بن العجّاج، ر. (دون تاريخ) مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج، (اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد)، الكويت: دار ابن قتيبة. ص3.
الزَّجّاج، إ. (1988) معاني القرآن وإعرابه، ط1، (شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي)، بيروت: دار عالم الكتب. ج3، ص48.
الزّركلي، خ. (2002) الأعلام، ط15، بيروت: دار العلم للملايين. انظر، ج5، ص81.
الزَّمخشري م. (2010) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، (شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمادي)، القاهرة: مكتبة مصر. ج2، ص257 (مرّتين).
السَّامرائي، ف. (2000) معاني النحو، ط1، بيروت: دار الفكر. ج2، ص37.
ابن السَّرّاج، م. (1996) الأصول في النحو، ط3، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، بيروت: مؤسسة الرسالة. ج1، ص357 - 358. ج1، ص398. ج2، ص125.
سيبويه، ع. (1988) الكتاب، ط3، (تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
ج1، ص262 (مرّتين). ج1، ص263 – 264. ج1، ص263. ج1، ص377. ج1، ص378. انظر، ج1، ص376، ص377. انظر، ج1، ص376. انظر، ج1، ص376، وص 377. انظر، ج1، ص377 - 378. انظر، ج1، ص377. ج2، ص21 (مرّتين). ج2، ص20 (ثلاث مرّات). ج2، ص41. ج2، ص40. ج2، ص41. ج2، ص76 (ثلاث مرّات). ج2، ص75. ج2، ص75 – 76 (مرّتين). ج2، ص75. ج2، ص77. ج2، ص209 (مرّتين). ج2، ص210 (مرّتين). ج2، ص209 (مرّتين). ج2، ص226. ج2، ص225. ج2، ص226 (مرّتين). ج2، ص225 – 226. ج2، ص226. ج2، ص228. ج2، ص226. ج2، ص228 (مرّتين). ج2، ص280 – 281. ج2، ص281 (ثلاث مرّات). ج2، ص164. انظر، ج2، ص280. ج2، ص167 (مرّتين). ج2، ص168. ج2، ص308. انظر، ج2، ص308. ج2، ص307. انظر، ج2، ص308 (مرّتين). انظر، ج2، ص309. ج2، ص309 (أربع مرّات). انظر، ج2، ص309. ج2، ص377 (مرّتين). ج2، ص376 – 377. ج2، ص377 (مرّتين). ج4، ص203. ج2، ص399 – 400. ج2، ص401. انظر، ج3، ص147.) انظر ج2، ص398 – 401. انظر، ج2، ص399. ج2، ص413 – 414. ج2، ص414. ج3، ص506. ج3، ص505. ج2، ص205. ج2، ص204. ج2، ص205. ج3، ص506. ج3، ص507. ج3، ص507 – 508. ج3، ص507 (مرّتين). ج3، ص507 – 508. ج3، ص508 (مرّتين). انظر، ج3، ص310، وص 312. ج3، ص312. ج3، ص308. ج3، ص312 (ثلاث مرّات). ج3، ص313.
السِّيرافي، ال. (1985) أخبار النَّحْويين البصريين، ط1، (تحقيق: محمَّد إبراهيم البنا)، القاهرة: دار الاعتصام. انظر، ص63 - 65.
السِّيرافي، ال. (2008) شرح كتاب سيبويه، ط1، (تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص156. ج2، ص160. ج2، ص352. ج2، ص371. ج2، ص403. ج2، ص404. ج3، ص24. ج3، ص24 - 25. ج3، ص147. ج4، ص246.
السُّيوطي، ع. (2004) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ط1، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، بيروت: دار الكتب العلمية. انظر، ج2، ص356 - 357.
السُّيوطي، ع. (1998) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1، (تحقيق: أحمد شمس الدّين)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص275. ج1، ص194. انظر، ج1، ص494. انظر، ج1، ص490، وص 494.
الشَّاطبي، إ. (2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط1، (تحقيق: مجموعة من المحققين)، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. ج6، ص342 - 343.
ضيف، ش. (دون تاريخ) المدارس النَّحْويّة، ط7، القاهرة: دار المعارف. ص248.
ابن عُصفور، ع. (1998، أ) شرح جُمل الزجاجي، ط1، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص192.
ابن عُصفور، ع. (1998، ب) المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، ط1، (تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوض)، بيروت: دار الكتب العلمية. ص391.
ابن عقيل، ع. (2004) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط2، (تحقيق: محمَّد محيي الدّين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع. ج2، ص9 – 10. ج1، ص147 (ثلاث مرّات).
الفارسي، ال. (1992) التّعليقة على كتاب سيبويه، ط1، (تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي)، القاهرة: مطبعة الأمانة. انظر، ج1، ص231. ج2، ص107. ج2، ص108 - 109.
القفطي، ع. (1986) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ط1، (تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم)، القاهرة: دار الفكر العربي. انظر، ج4، ص74 – 77.
ابن مالك، م. (2001) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط1، (تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج3، ص274. ج3، ص273 (ثلاث مرّات). ج2، ص333 - 334. انظر، ج1، ص119، وص 129 - 130.

المُبَرِّد، م. (1994) المقتضب، ط3، (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي. ج4، ص245. ج4، ص247 (مرّتين). ج4، ص275 (مرّتين). ج3، ص62 (مرّتين). ج2، ص314 (مرّتين).

ابن مجاهد، أ. (دون تاريخ)، السبعة في القراءات، ط3، (تحقيق: شوقي ضيف) القاهرة: دار المعارف. ص563. ص588.

ابن منظور، م. (دون تاريخ) لسان العرب، بيروت: دار صادر. ج3، ص449 – 450. انظر، مادة جمم، ج12، ص110.

ابن مَيّادة، ر. (دون تاريخ) الديوان، (جمع وتحقيق: محمَّد نايف الدليمي) الموصل: مطبعة الجمهورية. ص34.

النَّحاس، أ. (2011) إعراب القرآن، ط3، (اعتنى به: خالد العلي)، بيروت: دار المعرفة. ص599. ص571 (مرّتين).

ابن النَّديم، م. (2006) الفهرست، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي. انظر، ص47 – 48.

ابن هشام، ع. (2004، أ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: "عدة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك" (تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة: دار الطلائع. عدة السّالك: ج2، ص19. عدة السّالك: ج1، ص137. أوضح المسالك: ج4، ص123. عدة السّالك: ج4، ص124.

ابن هشام، ع. (2004، ب) شرح شُذُور الذَّهب في معرفة كلام العرب، ط2، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية. ص228.

ابن يعيش، ي. (2001) شرح المفصَّل للزمخشري، ط1، (قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل يعقوب)، بيروت: دار الكتب العلمية. ج2، ص18. ج2، ص19. ج1، ص359. ج2، ص93.

References

The Holy Quran.

Hadith Sharif.

Al- Azhari, K. (2000). Explanation of the statement on clarification. (1st.). (Investigation: Muhammad Basil Ayoun Al- Sud), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Ashmouni, A. (1955). Al- Ashmouni explained the millennium of Ibn Malik, (1st (achieved by: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Beirut: Dar al- Kitab al- Arabi.

Al- Alam Al- Shantamri, Y. (1999). Jokes in the interpretation of the book Sibawayh and the identification of the hidden from its strange, (Study and investigation: Rashid Belhabib) Magreb: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

Ibn al- Anbari, A. (1993). Fairness in matters of disagreement, (Investigation: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Saida: The Modern Library.

Ibn al- Anbari, A. (1998). Nosha of Al- Alpaa in the Literary Classes, (Investigation: Muhammad Abu Fadil Ibrahim), Cairo: Dar al- Fikr al- Arabi.

Jarran Al- Oud, A. (2000). Al- Diwan, (Narrated by Abi Saeed Al- Sukari) (3rd.). Beirut: Dar of scientific books.

Ibn Jenni, A. (2008). Characteristics, (3rd). (Investigation: Abdul Hamid Hindawi), Beirut: Dar of scientific books.

Ibn Jani, A. (1993). The Secret of syntax Industry, (2nd). (Study and investigation: Hassan Hindawi), Damascus: Dar Al- Qalam.

Ibn Karof, A. (1998). Explanation of Jamal Zajaji, (from the first of the address) (1st). Investigation and Study: Salwa Muhammad Arab), Makkah Al- Mukarramah: Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Al- Dagger, A. (1975).Dictionary of syntax, (1st). (Supervised by: Ahmad Aobaid), Muhammad Hashem Al- Katbi press.

Dhul- Romma, G. (1995). Al- Diwan, (1st). (Investigation: Ahmad Hassan Basaj), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Radi, M. (1996). Sharh Al- Radi on Al- Kafia, (2nd). (Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar), Benghazi: Qar Younis University Publictions.

Al- Rommani, A. (1998). Explaining Sibawayh's book, (from the Chapter on the Syndrome to the End of the Verbs in the Section), (Investigation and Balancing: Student Saif bin Abdul Rahman Al- Arifi), PhD thesis, Al- Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Al- Rommani, A. (1995). Explaining Sibawayh's book, (Investigation and Study: Student Muhammad Ibrahim Youssef Shaybah), PhD thesis, Umm Al- Qura University.

Ruba ibn Ajaj, R. (n.d.).The collection of poems of the Arabs, which includes the Diwan of Ruba ibn Ajaj (He took care of his correction and arrangement: William bin Al- Ward), Kuwait: Dar Ibn Qutaiba.

Al- Zajaj, A. (1988). The meanings of the Quran and it's syntax (1st). (Explanation and Investigation: Abdul Al- Jalil Abdo Shalabi), Beirut: Dar of Books World.

Al- Zircli, K. (2002). Al- Alam, (15th). Beirut: Dar Al- Alailm for millions.

Al- Zamakhshri, M. (2010). Scouting on the facts of the Al- Tanzeel and gossip's eyes in the faces of interpretation, (1st.). (Explanation, Control and Review: Yousef Al- Hammadi), Cairo: Library of Egypt

Samurai, F. (2000). Meanings of syntactic, (1st). Beirut: Dar Al- Fikr.

Ibn Al- Sarraj, M. (1996). Fundamentals in syntactic, (3rd). (Investigation: Abdul Hussein Al- Fattali), Beirut: Al- Resala Foundation.

Sibawayh, A. Boock, (1988). (3rd). (investigation and Explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun), Cairo: Al- Khanji Library.

Al- Serafi, Al. (1985). News of Syntacticians Al- Basrien, (1st). (Investigation: Muhammad Ibrahim Al- Banna), Cairo: Dar Al- Itsam.

Al- Serafi, Al. (2008). Explaining Sibawayh's book, (1st). (Investigation: Ahmad Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Suyuti, A. (2004). With a view to awareness of linguists and Syntacticaians, (1st). (Investigation: Mustafa Abdel Qadir Atta), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Suyuti, A. (1998). The Prevention of Determinants in Explaining the Collection of the Mosques, (1st). (Investigation: Ahmad Shams Al- Din), Beirut: Dar of scientific books.

Shatbi, A. (2007). Al- Maqasid Al- Shaf'ah in Explaining Sufficient Compendium, (1st). (Investigation: A Group of Investigators), Makkah Al- Mukarramah: Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage.

Dayf, S. (n.d.) Syntax Schools, (7 th). Cairo: Dar al- Maaref.

Ibn Asfur, A. (1998,A.). Explanation of Jamal Zajaji, (1st). (Present him and set his margins and indexes: Fawaz Al- Shaar), Beirut: Dar of scientific books.

Ibn Asfour, A. (1998,B.). Al- Muqrab, and with him the proverb of (1st). (Investigation, comment, and study: Adel Ahmad Abdel- Mawgoud and Ali Muhammad Moawad), Beirut: Dar of scientific books.

Ibn Aqil, A. (2004). Ibn Aqil explained on the millennium of Ibn Malik, (2nd). (Investigation: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Cairo: Dar Al- Talai'.

Al- Farisi, Al. (1992). Commentary on Sibawayh's book, (1st). (Investigation and commentary: Awad bin Hamad Al- Qouzi), Cairo: Al- Amana Press.

Al- Qafti, A. (1986). Alerted the narrators to the companions of Syntacticaians, (1st). (Investigation: Muhammad Abu Fadil Ibrahim), Cairo: Dar al- Fikr al- Arabi.

Ibn Malik, M. (2001). Explanation of Facilitation Facilitating Benefits and Supplementing Purposes, (1st). (Investigation: Muhammad Abdel Qadir Atta and Tariq Fathi Al- sayyid), Beirut: Dar of scientific books.

Al- Mobared, M. (1994). Al- Muqtazab, (3rd). (Investigation: Muhammad Abdul- Khaliq Adima), Cairo: Committee for Reviving Islamic Heritage.

Ibn Mujahid, A. (n.d.). The seven in the Readings, (3rd). (Investigation: Shawky Deif) Cairo: Dar al- Maarif.

Ibn Manzoor, M. (n.d.). The tongue of Arabs, Beirut: Dar Sader.

Ibn Mayada, R. (n.d.) Al- Diwan, (Collection and Investigation: Muhammad Nayef Al- Dulaimi), Al- Maosul: Al- Jumhuria Press.

Al- Nahas, A. (2011). Syntax of Quran (3rd). (Taken care of by: Khaled Al- Ali) Beirut: Dar Al- Marefa.

Ibn Al- Nadim, M. (2006). Al- Fihrist, (1st). Beirut: Dar for Reviving Arabi Heritage.

Ibn Hiham, A. (2004,A). Explained the tracts to the millennium Ibn Malik, and with him the book: "The path of the walker to the investigation of the clearest paths" (Investigation: Muhammad Mohiu addin Abdul Hamid), Cairo: Dar Al- Talai'.

Ibn Hiham, A. (2004,B). Explanation of the Root of Gold in Knowledge of Arab Words, (2nd). (Presented to him and setting his margins and indexes: E-mail Eacob), Beirut: Dar of scientific books.

Ibn Yaish, Y. (2001). A detailed explanation of Zemmakhshari, (1st). (Presented to him and put his margins and indexes: Email Eacob), Beirut: Dar of scientific books.